الخميس 23 أيار 2024
العدد 5205 السنة الثامنة عشرة
Jeudi 23 Mai 2024 no 5205 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

تشييع حاشد لرئيسي ورفاقه
إيران تتحضر للانتخابات

12

«توتال» تماطل: التنقيب معطّل في كل لبنان [2]

قضم حقوق لبنان: الخط الأزرق لا يمكن أن يتحوّل حدوداً دولية [3]

علاج «السلطة والمال» وصندوق النقد:
سندات في الخارج مقابل الودائع [6]

حرب على «الجنائية الدولية»
إسرائيل تزداد عزلة

(أ ف ب)

تقرير

القمح الفاسد «صالح للاستهلاك» رغم أنف المختبرات!

4

ثقافة

سلمان رشدي
تصريحات شيطانية

14

ميديا

«النهار» في جوقة الإعلام الإبراهيمي

15

قضية اليوم

«توتال» تماطل: التنقيب معطّل في كل لبنان

فراس الشوفي

منذ 10 تشرين الأول الماضي، تاريخ انتهاء حفر البئر الأولى في البلوك الرقم 9، لم تقدّم شركة «توتال إنرجيز» تقريرها الفنّي حول نتائج الحفر. وبذلك، تكون الشركة الأبرز في كونسورتيوم الشركات التي تعمل في البلوك 9، إلى جانب «إيني» الإيطالية و«قطر للطاقة»، قد تجاوزت المهلة الطبيعية المفترضة لتقديم التقرير الفني، أي ستّة أشهر (تنتهي في 10 نيسان 2024)، على ما تحدّده المادة 101 من المرسوم الرقم 10289. كما تجاوزت الشركة حتى الآن نصف المهلة الجزائية المحدّدة بثلاثة أشهر (حتى 10 تموز المقبل)، والتي ترتّب عليها ضريبة 10 آلاف دولار عن كل يوم تأخير.

> **تأخير في التقرير الفني الذي يفترض أن تحدد الشركة بعده وجهتها سواء بحفر بئر ثانية أو إعلان نتائج نهائية سلبيّة**

بالطبع، لا مشكلة لدى «توتال» في قيمة ضريبة التأخير، وهي اعتادت أصلاً على المماطلة في الوفاء بالتزاماتها لوزارة الطاقة وهيئة إدارة قطاع النفط حتى قبل يوم أو يومين من نهاية المهل القانونية. إلّا أن التأخير الحالي، ومع مرور الأشهر الثلاثة، يسمح لوزير الطاقة وليد فياض بأن يسحب رخصة الحفر تلقائياً من تجمّع الشركات، وإعادة البلوك إلى دورة التراخيص المقبلة. وإذا لم تقم الشركة بحلول آذار المقبل، وفقاً لجدول المواقيت الطبيعي، بحفر بئر ثانية وتقديم تقرير فني حول هذا الحفر خلال المهلة القانونية، يحق للوزير أيضاً سحب الرخصة منها تلقائيّاً.

لكن، نظراً إلى اعتبارات لبنانية عدة تتجاه «توتال» والعلاقة مع فرنسا وظروف الحقول الجنوبية، فإن اتخاذ خطوة من هذا النوع لن يكون على عاتق وزارة الطاقة وحدها، بل على عاتق مجلس الوزراء، الذي لا يرجّح، من الآن وحتى تغيّر الظروف الحالية، أن يتخذ خطوات تصعيدية من هذا النوع، خصوصاً أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي نقل أجواء «إيجابية» عن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في ما يتعلق بالتنقيب عن الغاز في البلوك 9 ونشاط «توتال»، ضمن أجواء «دعم لبنان» التي يعمّمها الفرنسيون، من دون أن يعني ذلك حصول أي تقدّم في الملفّ مع استمرار الحرب في غزة وجنوب لبنان.

ويأتي التأخير المستمر و«غير المبرّر» تقنياً في تسليم الشركة التقرير الفنّي، رغم مراجعات متكررة من فياض والهيئة للشركة التي لا تقدّم تبريرات مقنعة. وهذه الضبابية تدفع إلى الاعتقاد بأن «توتال» تؤخّر تسليم التقرير لأسباب سياسية، كما أوقفت استكمال الـ 50 ساعة حفر المتبقّية مع بدء المعركة في غزة بعد 7 تشرين الأول الماضي، إذ إن تقديم التقرير الفني تليه مرحلة تقديم استراتيجية واضحة للدولة حول التعامل مع الحقل، ولا سيّما في ما يتعلق بتحديد الوجهة، سواء بحفر بئر ثانية أو إعلان نتائج نهائية سلبية من الحفر في البلوك. وبالتالي، ليس من مصلحة الشركة، ومعها فرنسا، أن تتّخذ مثل هذه الخطوات في وقت لا تزال الحرب مستمرة، بينما من مصلحة لبنان أن يكون مستعداً للخطوة التالية في البلوك 9 وملفّ التنقيب في حال انتهاء العمليات العسكرية في المنطقة.

وتأتي هذه المماطلة، في وقت لم تقدّم «توتال» تعديلات جديدة على العقد في البلوكين 8 و10، بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالتعديلات الأخيرة. علماً أن دورة التراخيص الثالثة تنتهي في 2 تموز المقبل، وحتى الآن لم تتقدّم أي شركة في أيّ من البلوكات المعروضة.

(هيثم الموسوي)

كما أبلغت «توتال» وزارة الطاقة وهيئة إدارة قطاع البترول، قبل فترة، بتجميد كل مشاريع الطاقة المتجدّدة في لبنان، منها مشروع للطاقة الهوائية ومشروع للطاقة الشمسية كجزء من خطة رفع إنتاج الكهرباء، علماً أن المشاريع المجمّدة كانت قد حازت على تراخيص من وزارة الطاقة وتتوفّر للشركة كل الظروف المناسبة للبدء بالتنفيذ مع شركاء لبنانيين، غير أن قرار التجميد يتناسب مع السلوك العام للشركة في أكثر من ملفّ.

ويحاول وزير الطاقة كسر الجمود، عبر تقديم مشروع مرسوم في مجلس الوزراء لخفض قيمة الأصول المطلوبة من الشركات ضمن شروط الاشتراك في المناقصات من 10 مليارات دولار إلى مليار دولار، إفساحاً في المجال أمام شركات صغيرة من جنسيات مختلفة، للمشاركة في دورات التراخيص. إلا أن هذا المرسوم حتى لو أقرّ، قد يصطدم بعوائق عديدة، سياسية واقتصادية، إذ إن التعويل على اشتراك شركات أميركية وأوروبية لا يمكن أن يحصل من دون قرار سياسي غربي تجاه لبنان، بما يعني العودة إلى الدوامة نفسها التي يدور فيها الملفّ مع «توتال». بينما من غير المضمون أن تتحفّز الشركات الآسيوية، خصوصاً الإندونيسية والماليزية التي يعوّل عليها فياض للاشتراك في دورات التراخيص، لأسباب اقتصادية بحت، إذ إن التنقيب في لبنان ليس جذاباً كبقاع آخرى في العالم، لأسباب أمنية، وأخرى سياسية حيث مسارات التطبيع مفتوحة بين كل من إندونيسيا وماليزيا وإسرائيل، لذلك قد تفضّل الدول الآسيوية الانتظار والوضوح على الضبابية قبل اتخاذ خطوات كبيرة.

وكشف أكثر من تقرير حول «توتال إنرجيز» أخيراً، أن نسبة المساهمين الأميركيين في الشركة ارتفعت إلى أكثر من 50%، وأنها تفكّر في نقل عملياتها ونشاطها البارز إلى الولايات المتحدة كما أعلن المدير التنفيذي للشركة باتريك بويان الشهر الماضي، ما يعني أن الشركة أصبحت أكثر تأثراً بالسياسات الأميركية التي تتعارض أحياناً كثيرة مع السياسات الفرنسية، في ملفات عديدة من المحيط الهادئ إلى الشرق الأوسط.

يبقى، أنّ أحداً لم يعد مستعجلاً في العالم للبحث عن المزيد من الوقود الأحفوري المكلف في المرحلة الانتقالية نحو الطاقة البديلة والمتجدّدة، بينما تهبط أسعار النفط والغاز إلى أدنى مستوياتها وتنطلق اكتشافات طاقوية جديدة من التجارب إلى الإنتاج، فيما لبنان ينتظر الآمال التي يقتلها الوقت وانتفاء الحاجة.

قضية

قضم حقوق لبنان من «مقصّ الانتداب» إلى «هديّة» لارسن

الخط الأزرق لا يمكن أن يتحوّل حدوداً دولية

طرح مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الطاقة عاموس هوكشتين، أخيراً، «تحويل الخط الأزرق إلى خط حدودي» بين لبنان وفلسطين يعني، ببساطة، مساً بالسيادة اللبنانية وقضماً المزيد من الأراضي اللبنانية ضمن سياق مستمر منذ اتفاقية سايكس بيكو ووصولاً إلى الخط الأزرق. وهو طرح جائر لا يراعي مواثيق ترسيم الحدود الدوليّة وتقنياتها وصيادها. وإذا أصرّ أنه سيُعرض علينا فلن يكون إلّا طرحاً لا يمكن القبول به

خليل الجميّل

وضعت اتفاقيّة سايكس - بيكو أسساً لتقسيم المنطقة العربيّة، أو ما كان يُعرف بالهلال الخصيب، إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا، وحدّدت الحدود بين لبنان - في المنطقة الزرقاء الفرنسيّة - من جهّة، وبين فلسطين - في المنطقة البنيّة البريطانيّة - من جهّة أخرى، بخطٍّ منحنٍ ينطلق من منطقة رأس الناقورة وينتهي عند أطراف بحيرة طبريا. وكان هذا الخطّ يُعطي لبنان الحقّ بمُعظم مياه البحيرة وأراضي سهل الحولة. إلا أن حدود لبنان مع فلسطين استمرّت في التقلّص على حساب لبنان حتى ترسيم الخط الأزرق عام 2000، بعدما مرّت بثلاث مراحل تاريخيّة رئيسيّة هي: اتفاقية بوليه – نيو كمب، واتفاقيّة الهدنة، والخطّ الأزرق.

بوليه – نيو كمب ومقصّ الانتداب

كانت اتفاقية بوليه – نيو كمب بمثابة «ترسيم الحدود النهائيّة» بين الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والبريطاني على فلسطين، وقد وُقّعت في 7 آذار 1923، وتضمّنت 71 نقطة بين حدود الانتدابين، من البحر المتوسط إلى بلدة الحمّة، وهي النقطة الثلاثية على الحدود السوريّة - الأردنيّة - الفلسطينيّة. وضعت خرائط هذه الاتفاقيّة 38 نقطة فصل بين لبنان وفلسطين من أصل مجمل النقاط، وسُمّيت (BP) تبدأ نقاط الفصل بين لبنان وفلسطين من رأس الناقورة على البحر الأبيض المتوسط غرباً بالنقطة الأولى (BP1)، وتنتهي شرقاً بالنقطة (BP38) التي رُكّزت على «تل الكرخ»، مقابل قرية المطلّة على بعد حوالي خمسة كيلومترات من منبع نهر الوزاني. وحُدّدت نقاط الفصل بعلامات موصوفة ومرقمة، وأُرفقت بخرائط لخط الحدود، وأُودعت الاتفاق لدى عُصبة الأمم، وصُدّقت كوثيقة دوليّة في 6 شباط 1924. هكذا أصبحت الحدود اللبنانية - الفلسطينية، وفق هذه الاتفاقية، تمتدّ من صخرة رأس الناقورة مروراً بالنقطة (BP1)، وتنتهي على الجسر الروماني القديم على نهر الوزاني، وكان طول الحدود بين لبنان وفلسطين التي جرى ترسيمها في بوليه – نيوكمب حوالي 82 كيلومتراً، وأُقيم 38 معلماً لتثبيت النقاط الرئيسيّة على طول الحدود، كل منها عبارة عن تلّ حجري ارتفاعه متر ونصف متر تقريباً، وتمّ وصل هذه النقاط بواسطة خطوط على الخرائط ليؤلّف تتاليها خطّ الحدود بين لبنان وفلسطين.

في هذا الترسيم، اقتطع مقصّ بوليه – نيو كمب عن خريطة لبنان الكبير شريط القرى السبع وأخواتها الذي تبلغ مساحته حوالي 74 كيلومتراً مربعاً، وضمّه إلى فلسطين، ما أنتج تغييراً ديمغرافياً حظرته صكوك الانتداب وإن بطريقة غير مباشرة. اتفاقيّة الهدنة وخسارة الأمر الواقع عند تأسيس الكيان الإسرائيلي، وعلى أثر حرب 1948، وقّعت في 23 آذار عام 1949 اتفاقيّة هدنة لبنانية - إسرائيلية، تنصّ في المادة الخامسة، الفقرة الأولى، على أن «خط الهدنة يتبع خط الحدود بين لبنان وفلسطين»، أي خطّ الحدود الدوليّة المنصوص عنها في اتفاقيّة عام 1923 (بوليه - نيوكمب). وأُرفقت اتفاقية الهدنة بخريطة ولائحة إحداثيّات تضم 143 نقطة حدوديّة على الشكل التالي:

- النقاط الـ 38 الأساسيّة التي وضعتها بوليه – نيوكمب، وترقيمها (BP).
- أضيفت 105 نقاط وسيطة ومُساعدة، بين النقاط الأساسيّة لتحديد دقّة الخطّ، (96 نقطة ترقيمها B، و8 نقاط ترقيمها /BP، ونقطة واحدة ترقيمها /B7).

ولكن، في الواقع، لم يكن خط الهدنة مُطابقاً لحدود عام 1923، إذ اقتطع مساحات من أراض لبنانية في عدد من القرى والبلدات الجنوبيّة المحاذية للحدود وهي: كفركلا، العديسة، حولا، ميس الجبل، بليدا، عيترون، يارون ورميش، ما أدى إلى خسارة لبنان حوالي 16 كلم مربّعا. وهذه الخسارة يبرّرها خبراء بأنها أخطاء تعود إلى الأمر الواقع الميداني على الأرض بعد المعارك والهدنة، أو بعدم دقة أجهزة القياس الطبوغرافي حينه، كما تُنسَب إلى عدم توخّي الدقة الشديدة في ترسيم خرائط اتفاقيّة بوليه – نيوكمب، والاعتماد على وصل النقاط بطريقة وصف المعالم التي تربُط بين النقاط الطبوغرافيّة. ولكن، في المحصّلة وقعت الخسارة على حساب لبنان، واعتُبر خط الهدنة مطابقاً لخطّ بوليه - نيوكمب، وكُل ترسيم لاحق بعد الهدنة أصبحَ يعتمد على هذا الخط الذي يعتبره لبنان الرسمي حالياً معياراً للتحفّظ على الخطّ الأزرق، مع الإشارة إلى أن خط الهدنة يختلف عن الخطّ الأزرق، ويراقبه نحو 50 مراقباً دولياً من دول مختلفة منذ عام 1949، وهم منفصلون إدارياً عن «اليونيفل»، وتسميتهم (OGL/ Observation Group of Lebanon)، يتبعون لمنظمة (UNTSO)، ومركزها في القدس.

هدية لارسن الزرقاء

بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي في 25 أيار 2000، حضر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن، متابَطاً خريطة أُجريت عليها لاحقاً تعديلات طفيفة سلّمها للبنان، ورُسم عليها خطٌ باللون الأزرق بات يُعرف بـ«خط لارسن» أو «الخطّ الأزرق». وأعلن الموفد الدولي في مؤتمر صحافي في بيروت أن الأمم المتحدة «تمكّنت بفريقها التقني السياسي العامل في لبنان، وبعد اتصالات مكثّفة مع الفرقاء المعنيين في المنطقة، في لبنان وسوريا وإسرائيل، من تحديد خط انسحاب القوات الإسرائيلية، وأن قرارات الأمم المتحدة ستلتزم بهذا الخط وتعتمده للتأكد من إتمام إسرائيل انسحابها، وسيكون هذا الخط المرجع الوحيد المعتمَد من الأمم المتحدة للقول باتمام الانسحاب».

اعترفت الدولة اللبنانيّة بالخط الأزرق كخط انسحاب لجيش العدو الإسرائيلي وليس كخط حدود دولية، ووضعت تحفّظات عن بعض المناطق حيث يختلف عن خطّ الهدنة. وكان عدد هذه التحفّظات عام 2000 ثلاثة، في رميش والعديسة والوزاني. ولكن، بعد حرب تموز 2006 على لبنان وإعادة التدقيق في خط الانسحاب من الجيش اللبناني، والاستحصال على خرائط الخطّ الأزرق الرقميّة من الأمم المتحدة، تمّ التحفّظ، على 10 مناطق إضافية لتصبح نقاط التحفظ 13، وهي من الغرب إلى الشرق: رأس الناقورة، 3 تحفظات في علما الشعب، البستان، مروحين، رميش، يارون- مارون الراس، بليدا، ميس الجبل، العديسة، العديسة - كفركلا، المطلّة - الوزاني.

إشكاليّات الخطّ الأزرق

تتقسم إشكاليات الخطّ الأزرق إلى ثلاث مجموعات وهي: مجموعة المناطق المُتحفّظ عليها (المناطق اللبنانيّة المُحتلّة)، ومجموعة الخروقات الدائمة للخطّ الأزرق، ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا (الحدود اللبنانيّة - السوريّة).

المجموعة الأولى (المناطق اللبنانيّة المُحتلّة)، هي مساحات من الأراضي اللبنانيّة الواقعة بين خط الحدود الدوليّة (خط الهدنة) وخط الانسحاب (الخط الأزرق) وعددها (13) منطقة تبلغ مساحتها 487,485 متراً مربعاً. (انظر الرسم 1). وفي 7 آذار 2018، أقرّ المجلس الأعلى للدفاع في جلسة عُقدَت برئاسة رئيس الجمهورية استبدال تسمية «النقاط المُتحفّظ عليها» بتسمية «الأراضي اللبنانيّة المحتلّة».

> **الخطّ الأزرق ليس إلّا للتحقّق من انسحاب العدو الإسرائيلي لا غير وأي تسوية يجب أن تنطلق من خطّ الهدنة كحد وسط**

المجموعة الثانية هي مناطق لبنانيّة يحتلّها العدو الإسرائيلي لجهة لبنان خارج الخطّ الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة وبَحرقها بإحاطتها بسياج تقني، وعددها (18) خرقاً دائماً. (انظر الرسم 2). وبالتالي، يبلغ مجموع مساحات الخرق الدائم على الحدود بين لبنان وفلسطين حوالي 17,084,16 متراً مربعاً. وإذا أُضيف خرق الغجر - الماري على الحدود مع الجولان المحتلّ إليها، يُصبح مجموع مساحات الخروقات الدائمة حوالي 736,526,28 متراً مربعاً.

أما مجموع المساحات المحتلّة من قبل العدو الإسرائيلي على حدود لبنان الجنوبيّة (من دون مزارع شبعا)، فيبلغ وفق اعتماد معيار خط الهدنة خطّاً للحدود الدوليّة حوالي 1222,013 متراً مربعاً (انظر الجدول).

طروحات جائرة

تقلّصت حدود لبنان مع فلسطين منذ اتفاقية سايكس – بيكو حتى الخطّ الأزرق بمساحاتٍ شاسعة، وخسِر لبنان مياه بحيرة طبريا وأراضي سهل الحولة وبحيرته، فسُمّيت خسارة «سايكس - بيكو»، ثم خسر شريط القرى السبع وأخواتها، فسُمّيت «خسارة القرى السبع»، وبعدها خسر أطراف ومشاعات قرى فسُمّيت «خسارة خطّ الهدنة»، وفي كلّ مرة تكون الخسارة تحت تسميات مختلفة واتفاقيّات مُجحفة، وحلول وسط جائرة.

فاذا كان الحل الوسط هو التضحية بحقّ أملاً بالاحتفاظ بباخر، سننتهي بخسارة كليهما على حد سواء. لهذا لا يجوز تكرار أخطاء ما سبق ولا الموافقة على حلّ وسط باعتماد الخطّ الأزرق حدوداً دوليّة، فما هو إلّا خط للتحقّق من انسحاب العدو الإسرائيلي لا غير، وإذا كانت هناك من تسوية فيجب أن يكون خطّ الهدنة هو الحلّ الوسط، إذ لا يجوز أن تراكم عدد الأخطاء والخسارات لكي لا تسميها الأجيال القادمة - عندما ستفاوض على خطّ مُجحفٍ آخر، «خسارة خطّ لارسن».

* عميد ركن متقاعد، اللحق العسكري السابق لدى جمهوريّة قبرص، خبير في ترسيم الحدود البحريّة والبريّة.

الرسم 1

الرسم 2

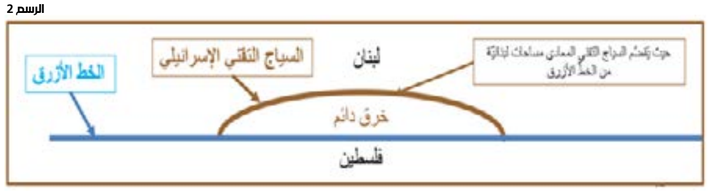

المناطق المُحتلّة

عدد مناطق التحفظ	عدد مناطق الخرق الدائم	عدد المناطق المحتلة المشتركة (تحفظ + خرق دائم)	عدد المناطق المحتلة (تحفظ + خرق دائم)	مساحة المناطق المحتلة (خرق دائم + تحفظ)
13	18	6	25	1,222,013 m2

تقرير

لودريان إلى بيروت قريباً: طاولة حوار في باريس؟

مسؤول العلاقات الدولية والعربية في «حزب الله» عطار الموسوي، والى جانبه السفير السعودي في بيروت، وليد البخاري (الأخبار)

بدأت، أمس، في السفارة الإيرانية في بيروت، مراسم تقبّل العزاء برحيل الرئيس الإيراني ووزير خارجيته ومرافقيهما. وقد أمّت وفود رسمية وحزبية وشعبية مبنى السفارة لتقديم التعازي.

تقاطعت معلومات من مصادر مختلفة حول وجود توجه جدّي لدى باريس لإرسال الموفد الرئاسي الفرنسي جان - إيف لودريان إلى لبنان نهاية الشهر الجاري، للقاء سفراء اللجنة «الخماسية» (الولايات المتحدة وفرنسا ومصر والسعودية وقطر) والاطّلاع منهم على نتيجة جولتهم على رؤساء الأحزاب والكتل النيابية، إضافة إلى إجراء مشاورات مع كبار المسؤولين، في مقدّمهم الرئيسان نبيه بري ونجيب ميقاتي. وعلمت «الأخبار» أن «هناك أفكاراً نوقشت مع الجانب الفرنسي، من بينها توجيه الإليزيه دعوة لعقد طاولة حوار في باريس تلتقي حولها القوى السياسية اللبنانية لبحث الملف الرئاسي، في محاولة جديدة لصياغة مخارج تسمح بإحداث خرق في هذا الملف». إلا أن الفرنسيين، بحسب مصادر مطّلعة، «تلقّوا نصائح من جهات لبنانية بالتروي في الإقدام على هذه الخطوة في الوقت الحالي، نظراً إلى الانقسام السياسي العميق الذي قد يؤدي إلى فشل المبادرة ويضرّ بصورة فرنسا ودورها».

وفيما تبدي باريس إصراراً على إبقاء لودريان رغم عدم وجود مؤشرات إيجابية توحي بإمكانية إحداث خرق في الملف الرئاسي، نُقل عن الموفد الرئاسي كلام عن وجود تنسيق وتناغم فرنسي – سعودي وراء الخطوة، عزّزته معلومات عن اتصال بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تمحور حول الأوضاع في لبنان وغزة. وفي المقابل، نُقل عن سفراء في الخماسية «استغرابهم للزيارة التي يُمكن أن تؤدي إلى توقف اللجنة عن مهمتها خصوصاً أن الأمور بدأت تأخذ منحى يوحي بوجود تنافس لا تنسيق بين عواصم القرار حول الموقف من الملف اللبناني»، خصوصاً أن «الخطوة تتزامن مع دعوات توجهها قطر إلى مسؤولين لبنانيين لزيارتها، ومع حديث عن بحث في عقد مؤتمر في الدوحة على غرار مؤتمر 2008».

> **كلام عن وجود تنسيق وتناغم فرنسي – سعودي وراء الخطوة**

وفي هذا السياق، تؤكد مصادر مطّلعة على وجود «تنافر بين سفراء اللجنة الذين يملك كل منهم تصوراً مختلفاً عن الآخر، ولا سيما في ما يتعلق بالتفاصيل». ونُقل عن أحد السفراء الخمسة انتقاده «تدخل السفراء الآخرين في موضوع الأسماء أو وضع فيتوهات على أسماء مرشحة، بينما يجب أن يكون عمل اللجنة محصوراً بوضع الخطوط والمبادئ العامة، التزاماً بما تمّ التوافق عليه بين وزراء خارجية الدول الخمس في الدوحة العام الماضي».

(الأخبار)

تقرير

شحنة القمح الفاسد... «صالحة للاستهلاك» رغم أنف المختبرات!

(هيثم الموسوي)

رلى إبراهيم

بعد عام ونصف عام على استيراد نحو 5 آلاف طن من القمح الفاسد نتيجة احتوائه على «تكتل متعفّن»، وفق ما بيّنت فحوصات وزارة الزراعة، ما دفع وزير الزراعة عباس الحاج حسن إلى طلب احتجاز الشحنة، لم تتوقف محاولات الشركة المستوردة، «شبارق ش. م. ل.»، للالتفاف على القانون، وسط شبهات حول تدخلات ووساطات من أجل الإفراج عن الشحنة وتوزيعها على المطاحن.

ويبدو واضحاً أن الملف لم يعد يتعلق بنتائج الفحوصات وبمدى مطابقة الشحنة للمواصفات بقدر ما دخل في النفق نفسه الذي تسلكه كل قضايا الفساد. فقد سجّلت هذه الشحنة رقماً قياسياً في العينات التي أُخذت منها لفحصها في مختبرات مختلفة، فضلاً عن إجماع خبراء على أن مدة التخزين منذ وصولها إلى المرفأ في شباط 2023 كافية لجعل القمح غير صالح للاستهلاك مهما كانت ظروف تخزينه. وبالتالي السؤال الرئيسي اليوم هو حول مدى نجاح مساعي صاحب الشركة ووساطاته وضغوطاته على القضاء والوزراء لإخراج القمح ومن سيكون صاحب القرار النهائي في هذا الملف.

واللافت تنصّل مسؤولين في الدولة من دورهم الرقابي في الحفاظ على السلامة الغذائية للمواطنين. فبعد طلب رئيسة هيئة القضايا في وزارة العدل هيلانة اسكندر من وزير الاقتصاد أمين سلام، الشهر الماضي، تكليف مصلحة حماية المستهلك بمعاينة القمح مرة أخرى، وصدور نتائج متضاربة باعتبار العيّنة المأخوذة من الصوامع في مرفأ بيروت «ملوّثة وتحتوي على الحشرات» فيما تلك المأخوذة من مخازن الشركة «مطابقة للمواصفات»، عادت الأمور إلى المربع الأول، مع رفع وزير الاقتصاد تقريراً «حيادياً» إلى اسكندر لم يتخذ فيه أي موقف واضح. وبحسب المصادر، فقد اعتبر سلام أن الحسم في المسألة ليس من مسؤوليته، مكتفياً برفع ما خلص إليه مختبر البحوث الصناعية، رغم أنه، بعد تلقيه النتائج من المختبر، أعاد تكليف اثنين من خبراء سلامة الغذاء للتدقيق فيها، خلصا إلى حدوث خطأ في طريقة سحب العينات وعدم وضوح آلية معالجتها. عندها، سجّلت الشحنة رقماً قياسياً في فحوص العينات فضلاً عن الإجماع على أن مدة التخزين الطويلة كافية لجعلها غير صالحة للاستهلاك

لاحظ مدير مصلحة المستهلك أن ثمة شحنة لم تؤخذ عينة منها، فأعاد تكليف مراقبين بتكرار الفحص. وعلمت «الأخبار» أن النتيجة جاءت كما سابقتها باعتبار الشحنة في المرفأ «ملوّثة» والشحنة المخزّنة لدى الشركة «مطابقة»، وهو ما تضمّنه التقرير النهائي الذي تسلّمته القاضية اسكندر، وقالت لـ«الأخبار» إنها ستحيل النتيجة إلى وزير الزراعة ليتخذ قراراً بشأنها، فهي ليست «مخوّلة بإصدار أي حكم بالنيابة عن الوزارة». وبالتالي، عادت الكرة إلى ملعب وزير الزراعة الذي يفترض أن يقرر ما إذا كان سيتحمّل مسؤولية إدخال 5500 طن من القمح المستورد منذ عام ونصف عام وتوزيعها على المطاحن أم سيتمسك بقراره بالحجز على الشحنة.

تجدر الإشارة إلى أن صاحب الشركة سبق له أن اعترض على قرار الحاج حسن وعلى نتيجة فحص مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، أي مختبر وزارة الزراعة الرسمي، لدى قاضي الأمور المستعجلة في المتن الشمالي رالف كركبي الذي عيّن خبيراً أصدر تقريراً في أيلول 2023 بأن الشحنة صالحة للاستهلاك، رغم رفض مسؤولي المختبر تسلّم العينة من الخبير بسبب تسوّسها وخوفاً من انتشار السوس في المختبر. فلم يحل دون إصدار القاضي قراراً بالسماح لشركة «شبارق» بتوزيع القمح في السوق نتيجة ما اعتبره «انقضاء مهلة اعتراض الدولة ممثّلة بهيئة القضايا على القرار الصادر عن المحكمة».

تقرير

فساد «التربية» في ملعب شعيتو: هل «يفسخ» منع المحاكمة؟

فاتن الحاج

مرة أخرى، تتجه الأنظار إلى الهيئة الاتهامية في بيروت برئاسة القاضي ماهر شعيتو، في ملف الرشى لتسريع معادلات شهادات الطلاب العراقيين. بعدما استأنف أمس المدعي العام المالي، القاضي علي إبراهيم، القرار الصادر عن قاضي التحقيق في بيروت، القاضي أسعد بيرم، بمنع المحاكمة عن الرئيسة السابقة لدائرة الامتحانات الرسمية وأمينة السر السابقة للجنة المعادلات للتعليم ما قبل الجامعي، أمل شعبان، وباقي موظفي أمانة السر، والظن فقط بكل من المدعى عليهما الموظفين الأخوين رودي وأنطوني باسيم بالجنحة المنصوص عليها في المادة 351 من قانون العقوبات، والمدعى عليه حسين محمد جبق بالجنحة المنصوص عليها في المادة 353/351 من قانون العقوبات.

ثمة ترقب لقرار شعيتو على مستوى رد هيبة القضاء، والأخذ في الحسبان أن عدم كفاية الأدلة التي يستند إليها القرار الظني سببه في الأساس عدم صحة الإجراءات في الملف الذي سُحب خلافاً للأصول، ويتدخل من المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، باعتبار أنه لا يجوز للضابطة العدلية، بحسب قانون أصول المحاكمات الجزائية، أن تقفل الملف من دون إشارة من القضاء، وبالتالي فإن غياب الأدلة والمستندات ناتج عن توقيف التحقيقات الفنية في فرع المعلومات وتغيير هواتف الموظفين وتضليل التحقيق. ففي مكتب القاضي بيرم، لم يجر تحقيق فعلي في الملف، والسؤال الوحيد الذي وجّهه القاضي إلى الموظفين السبعة في أمانة سر لجنة المعادلات هو ما إذا كانوا لا يزالون يتمسكون بأقوالهم التي أدلوا بها في فرع المعلومات الذي لم يستكمل تحقيقاته، وأخلى سبيلهم على أثر ذلك. فهل يتخطّى شعيتو هذه الثغرة القانونية ويرضخ للضغوط والابتزاز؟ وهل يجري الاكتفاء بمعاقبة موظفين لا يحلّون ولا يربطون، أم أن شعيتو سيعيد التحقيق في الملف إلى فرع المعلومات للبحث عن أدلة جديدة ومحاسبة المضلِلين، خصوصاً أن الملف يتجاوز الرشى إلى إصدار معادلات لآلاف الشهادات المزوّرة التي بيعت بملايين الدولارات، ما يعني تشريع التزوير؟

تقرير

تعيينات في الإدارة غير القانونية لـ«بيروت الحكومي»

أحد أوجه انحلال الدولة ومؤسساتها يعكسه الاعتماد على هرطقات قانونية لإدارة المرافق العامة بحجة استمرارية تسييرها. كما يحصل في أكثر من مستشفى حكومي (ومنها مستشفى بيروت). تُسيّر أمورها بـ«حكم الاستثناء»، لجان طبية هجينة ابتُدعت من دون أيّ نص قانوني. لتخلف مجالس الإدارة المنحلّة. حتى بات الاستثناء هو القاعدة

ندى أيوب

منتصف آذار الماضي، عيّن وزير الصحة فراس الأبيض أربعة أعضاءٍ إضافيين في لجنة إدارة مستشفى بيروت الحكومي، في خطوة أثارت تساؤلات عن سبب التعيين بعد عام من تأليف اللجنة التي تضم أربعة أعضاء، وأعادت إلى الواجهة ملف إدارة المستشفى من قبل لجنة لا صفة لها، ولا يلحظها القانون في النصوص المتعلّقة بإدارة المؤسسات التابعة للدولة.

تعود القصة إلى أيلول 2021، عند تعيين الأبيض الذي كان مديراً عاماً للمستشفى وزيراً للصحة. إذ كان ينبغي على الحكومة المكتملة الصلاحيات حينها تعيين مدير عام جديد يخلف الوزير المعيّن باعتباره مستقيلاً من إدارة المستشفى، وهو ما لم يحصل. فيما جمع الأبيض مجلس الإدارة، وطلب من أعضائه مواصلة العمل إلى حين انْضاح الصورة. وعمد المجلس، بشكلٍ مخالفٍ للقانون، إلى تعيين العضو الأكبر سناً الدكتور جلال الناطور رئيساً له ومديراً عاماً، ورئيسة مصلحة التمريض وحيدة غلابيني «مساعدة المدير العام للمُستشفى»، وهو منصب مستحدث وغير ملحوظ في ملاك المستشفى، متعدّياً على صلاحيات الحكومة بصفتها الجهة الوحيدة التي لها حقّ إجراء تعيينات دائمة. إلا أنّ مجلس الوزراء لم يؤدّ واجبه بملء الشغور عبر تعيين مدير أصيل، ولا وزير الصحة ضغط في هذا الاتجاه. وثمّة من قرأ في هذا الوضع محاولة من الأبيض للاستمرار في إدارة المستشفى عن بعد، وإبقاء المنصب محجوزاً له بعد انتهاء ولايته الوزارية، وهو ما ينفيه الأبيض رامياً الكرة في ملعب الحكومة.

وواصل مجلس الإدارة عمله إلى أنْ استقال العام الماضي، فاصدر الأبيض، بصفته وزير الوصاية، قراراً بتشكيل لجنة إدارية مؤقتة للمستشفى برئاسة الدكتور جهاد سعادة، وعضوية ثلاثة أطباء «راعى قرار تعيينهم التوازنات الطائفية» وهو ما تتوقف عنده أوساط معنيّة، مشيرةً إلى أن الاختيار خضع للمحاصصة الطائفية والحزبية، كما توقفت عند تكليف أطباء بإدارة مستشفى يعملون فيه هم أنفسهم، بعد انتهاء ولايته الوزارية، وهو ما «يخلق تضارباً في المصالح لجهة إمكانية اتخاذهم قرارات تصبّ في مصلحتهم».

في آذار الماضي، عيّن الوزير أربعة أعضاءٍ جدد في مجلس الإدارة وفق الاعتبارات الطائفية نفسها لأن «البلد برمّته محكوم بالتوازنات الطائفية، وإذا لم نأخذ ذلك في الاعتبار إلى جانب الكفاءة، فسنُتّهم بالانحياز»، وفق ما قال لـ«الأخبار». وعن توسيع اللجنة من أربعة إلى ثمانية بما يوحي بتشريع باب المستشفى للتنفيعات، أشار الأبيض إلى أنّ التجربة «أظهرت أنّ النموذج القديم في إدارة المستشفيات من قبل أطباء فقط لا يفي بالغرض، لذلك طعّمنا اللجنة بأفراد لديهم إلمام بالإدارة، وخصوصاً في ما يتعلق بالمشتريات والمالية وإدارة الموارد. وروعي في تركيبة اللجنة على 6 أطباء إداريين اثنين، بعضهم يعمل في المستشفى»، لافتاً إلى أنه «لا يوجد نص قانوني يحظر على أفراد الطاقم الطبي في المستشفى تولي إدارته، علماً أنهم الأقدر على معرفة مشاكله». وشدّد على أن أكثر من مستشفى حكومي «يُدار بلجان شبيهة بعد استقالة مجلسه الإداري»، محمّلاً مسؤولية عدم التعيين إلى الحكومة التي «تتفادى اتخاذ قرارات التعيين في الظرف الراهن».

(مروان بو حيدر)

مقالة

غسان أبو ستة و«المتشاطر المتأمرك»

نجيب نصرالله

في لبنان، كما في أرجاء العالم الواسع، علينا أن نصدّق ما لا يُصدّق. علينا أن نصدّق الأكاذيب حتى لو كانت واهية ونكذّب الحقائق حتى ولو كانت دامغة. وكيف لا نفعل ونهر الأكاذيب الجارف من المنبع الغربي في «الشمال الثري» إلى المصب الشرقي في «الجنوب المنهوب» يواصل الجريان والتدفّق؟ فضلاً عن الروافد الإقليمية التي تتهادى، والعيون المحلية التي تنفجر، فضلاً عن الغدران والسواقي والمستنقعات والآبار التي لا تعرف الجفاف أو التجفاف ولو في عزّ الصيف.

ومع ذلك، وحتى لا ندخل في نفق يصعب الخروج منه، سنكتفي بما ابتُلينا به، تاركين للعالم أن يتدبّر أمره، مع وجوب الإشارة المسبقة إلى تعذّر الفصل بين أكاذيب العالم وأكاذيبنا واستحالته. فالترابط هو أساس الوجود وهويته، وفي ميدانه تدور الدوائر ويتشكّل الاجتماع. ثم إن لدينا ما لدينا من فائض أكاذيب يفرض علينا التواضع وركن «العالمية» جانباً، والانكباب على ما يعنينا من شأننا المباشر.

في جديد الأكاذيب اللبنانية، وبعيداً عن الكذبة اللبنانية المؤسّسة، وما يتصل بها، تحضر أكذوبة «الجامعة الأولى في لبنان والمنطقة». فهذه الجامعة، وعلى ما يتضح عند التدقيق، ليست كذلك أبداً. إنها في الواقع جزيرة من جزر الاستعلاء الطبقي والتشاوف الثقافي والاستفزاز الاجتماعي... وما كان لها أصلاً أن تتصدّر لولا أنها امتداد سرطاني من امتدادات المال والسلطة والعسكرة... وترجمة لمهمتهم. المهم، وهنا بعض الجديد المفارق، لكونه يأتي من خارج السياق الذي يحكم عمل الجامعة ووظيفتها في تكريس التفارق الطبقي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتعميقه، أن الجامعة قد «قررت»، في حماة حرب الإبادة على الشعب العربي الفلسطيني المرعية أطلسياً، التغريد خارج سرب «الأكاديميا» الغربية المصطفّة إلى جانب العدوان، والخروج عن تبعية «رسالتها» المكرّسة، وتكريم الجرّاح الفلسطيني غسان أبو ستة، من خلال منحه شهادة «الدكتوراه الفخرية». نعم. صدّق أو لا تصدّق. الجامعة المعروفة إياها قد فعلتها واختارت، هذه المرة الكسر مع التقاليد المرعية في التكريم السنوي واختياراته المعلّبة سلفاً، والإبحار عكس المألوف الغربي المحصور في تكريم أصحاب «الأيادي البيض» (اقرأ: الأيادي الملطّخة بدماء الملوّنين).

اللافت في القرار أو الإعلان أنه مرّ مرور الكرام ولم يسترع انتباه المعنيين ولا حتى «مناضلي» ربع الساعة الأخير، خصوصاً أولئك الذين صاروا من «أصدقاء» الجراح المقرّبين. فالتكريم، وتبعاً لمألوف الجامعة العريقة ولتوجهات رئيسها فضلو خوري، لا صلة له بما سبق ولا بما سيلحق، بل إن هذا التكريم هو بمثابة أكذوبة وإساءة واضحة ومباشرة إلى مثال قيمي وأخلاقي وإنساني عالٍ يجسّده الجراح أبو ستة، وهي قيم وأخلاق مناقضة لمنظومة القيم و«الرسالة التأسيسية» الخاصة بالجامعة. كما أن التكريم هذا ينطوي، في حقيقته، على أبعاد لا علاقة لها بفكرة التكريم ولا بتقليده، بقدر ما لها علاقة بالرغبة في اقتناص فرصة التطهّر المجاني من آثام وموبقات الوظيفة والدور المنوطيْن بها، ومحاولة منها ومن القائمين عليها في نيويورك لاكتساب أو سرقة شرعية أخلاقية متعذّرة، خصوصاً بعدما غمرت دماء أطفال ونساء وشيوخ غزة الشاشات، و«لوّثت» مانشيتات الصحف والمجلات العالمية، ونالت من هدوء أروقة الجامعات الغربية التي ضجّت بصيحات الطلاب المتضامنين مع فلسطين. إنها ضربة الشاطر الأميركي إياه. إذ ليس هناك من يستطيع توفير هذه المكاسب إلا رجل بقامة غسان أبو ستة. ولأن الأمر، في جوهره، كذلك، ينبغي علينا الحذر من تبعاتها، والتنبيه من أضرارها الجسيمة على الجراح المناضل كما على من يمثّلهم من أصحاب أخلاق وقيم في فلسطين ولبنان والعالم، من طلاب وأساتذة ومثقفين وأكاديميين اختاروا إعلان وقوفهم مع فلسطين برغم الأكلاف... الباهظة.

نعم، يجب أن نسأل هل علينا تصديق الخبر الذي أذاعه رئيس الجامعة الأميركي - المتلبنن فضلو خوري أم نصدّق ما نعرفه عن الجامعة وعن دورها المشبوه كامتداد إضافي للقواعد الحربية التي تزنّر المنطقة والعالم وتفخّخها بالقتل والدمار؟

المؤكد أن علينا أن نصدّق سليم الحصّ الذي تقدّم بشكوى أمام القضاء اللبناني طالباً من «الجامعة» وقف استغلال اسمه في «برنامج سليم الحص للأخلاقيات الإحيائية» بعدما تبيّن له ولممثّلته في البرنامج الأكاديمية تاليا العراوي أن البرنامج يتعاون، من خلف ظهر الحص وممثّلته، مع مؤسسة على علاقة وثيقة بالكيان الصهيوني، وأن لرئيسها جوردان كوهين ومعظم العاملين معه في المناصب الإدارية علاقات مع الكيان ومواقف داعمة له، فضلاً عن ارتباط المؤسسة ببرامج تعاون مع جامعات إسرائيلية لدعم طلاب الطب الإسرائيليين، كذلك تبيّن أن ساندرا غولد (زوجة كوهين) ناشطة في حملات للاستثمار في الأراضي المحتلة وشراء أسهم في بورصة تل أبيب دعماً للكيان. والمؤكّد، أيضاً، أن علينا، أيضاً، أن نصدّق الأكاديمي الفلسطيني ستيفن سلايطة الذي أُبعد عن الجامعة بسبب مواقفه الوطنية والقومية الجذرية، وإصراره على حقه في الجهر بها.

كما أنه من المؤكد أيضاً وأيضاً أن نصدّق الأكاديمية الرفيعة تاليا عراوي التي فُصلت قبل أيام من الجامعة بسبب قوميتها وعروبتها وتمسكها بالمبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية وانتصارها لفلسطين، كل فلسطين، من النهر إلى البحر.

غسان سلمان أبو ستة أكبر من هذه الدكتوراه المسمومة، والملوّثة بعرق الفقراء ومنهوبي العالم، بل وأذكى من أن تنطلي عليه الكذبة التي تريد تشويه الصورة النقية التي رسمها بصبر المناضلين وتضحيات القدّيسين من مقاومين وصامدين... الذين يواصلون المقاومة في غزة والضفة الغربية ولبنان واليمن والعراق.

نادراً ما يتاح لشخص أن يختصر قضية نبيلة وعادلة كما أتيح لغسان أبو ستة. فالرجل وبفضل ما يحوزه من سجايا نبيلة دفعت به نحو الكسر مع المألوف الدنيوي قد اختار أن يكون أحد حاملي صليب الآلام الفلسطينية والعربية. ولذلك، فإن مسؤوليته عن صون وحماية ما يمثّل أو يجسّد من قيم ومُثل تفرض عليه التنبه من الافخاخ والسموم التي تترصّد من انتدبه الوعي والإخلاص والصدق والكرامة... لمهمة جليلة كمثل مهمته.

يبقى أن نقول إن صاحب الفكرة الذي توهّم أنه قد ضرب ضربته، كان وسيبقى مجرد كذبة تسعى. وأنّى لهذه الكذبة أن تجد من يصدّقها إلا بعض... الصغار.

تقرير

الأمن العام توقيف ضابطين بعد فرار تاجر مخدرات

علمت «الأخبار» أنّ المدير العام للأمن العام اللواء الياس البيسري أوقف قبل يومين اثنين من ضباط الجهاز، في إطار التحقيق في هروب أحد السجناء من سجن ساحة العبد التابع للأمن العام. والسجين الفار تاجر مخدرات سوري الجنسية، أُوقف بحسب المصادر إثر دفع مبلغ 250 ألف دولار مقابل تسهيل هروبه. واللافت أن عملية الفرار التي حصلت قبل أيام، لم يتم اكتشافها إلا بعد وصول السجين إلى تركيا.

قضية اليوم

إبداعات «السلطة والمال»: تحويل الودائع إلى سندات عمرها 30 سنة

فور انفجار الأزمة في لبنان في النصف الثاني من عام 2019، انخرط المصرفيون، في لحظة تخلّ، في نقاش حول مسؤوليتهم تجاه الودائع. لكن لم يطل الأمر قبل أن يصبح النقاش عقيماً وسط تخلّي القضاء عن دوره وتركيز القوى السياسية جهدها على تحويل النقاش بشأن الودائع إلى أمر سريالي يتعلق بقدسية الودائع وضرورة ردّها. ومذّاك، انحدر النقاش حول مسؤولية المصرفيين عن الودائع، من جريمة جزائية تدخلهم إلى السجن وتقود إلى مصادرة الأصول والأملاك، إلى مسؤولية إدارية تلزمهم بإعادة ما هرّبوه من أموال، والمباشرة بضخّ الرساميل في مصارفهم، لتبقى بعضها على قيد الحياة.

اليوم هناك فريق يناقش المسألة انطلاقاً من «عجز» القوى السياسية عن أي حلّ وتخبّطها بين أسوار الشعار الذي رفعته (قدسية الودائع). هذا الفريق، وعلى رأسه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وحاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري، ومصرفيون وغيرهم من أصحاب الرساميل، يرون أن هناك حلاً لنحو 50 مليار دولار من الودائع من خلال إصدار سندات دولية يشتريها لبنان بقيمة 8 مليارات دولار. منصوري يقترح أن يوزّع ثمنها مناصفة بين المصرف المركزي، والمصارف، مقابل ضمان كل الخسائر التي لا يعفي المصرفيين فقط من المسؤولية التي يتهرّبون منها، بل يمنحهم أولوية في النقاش ويعطيهم أملاً بأن مؤسساتهم (الكبيرة والراغبة في إعادة الرسملة) قابلة للحياة. بعض الأصوات التي تناقش هذا الاقتراح في لبنان، ترفضه بالمطلق كونه سيؤدي إلى إفراغ لبنان من الجزء الأكبر من السيولة بالعملة الأجنبية التي يملكها الآن والتي تُقدّر بأكثر من 10 مليارات دولار، بينها 7 مليارات دولار موجودة لدى مصرف لبنان، وأكثر من 3 مليارات دولار لدى المصارف، وبالتالي سيصبح لبنان خاضعاً بالمطلق لما يمليه عليه صندوق النقد الدولي. وخروج مبلغ كهذا سيجعل لبنان عرضة للجوع لأنه يحتاج إلى العملات الأجنبية لتمويل استيراد السلع الذي عاد إلى مستويات ما قبل الأزمة، وخصوصاً استيراد الأساسيات. وهو اقتراح لا يضمن ردّ الودائع، إذ إنه لا يأتي من دون مخاطر الجهة المصدّرة، بل سينقل المودعين إلى مخاطر دولية طوال 30 سنة. وهذا الاقتراح، بمعناه التفصيلي، يتيح للمصارف ولمصرف لبنان وللدولة التصرّف بأموال المودعين كما فعلوا سابقاً، وتكرار الفعل بالأموال نفسها التي استقطبتها المصارف من الجمهور (الودائع) ووظّفتها لدى مصرف لبنان وفي الدين العام من دون دراسة مخاطر التوظيف. لكنّ السؤال الأهم: ما هو الأثر المترتّب على الاقتصاد والأوضاع المعيشية إذا خرجت هذه السيولة من لبنان؟ عندها سنبيع الذهب حتماً.

المصارف لصندوق النقد
لا قدرة لدينا على دفع أكثر من 3 مليارات دولار

محمد وهبة

ثمّة مسائل أساسية ناقشها وفد صندوق النقد الدولي في لقاءاته مع المسؤولين في لبنان، من بينها: تعديل قانون السرية المصرفية بما يتيح عملية التدقيق في ميزانيات المصارف الـ14 الكبرى التي طلبها الصندوق، وإدارة أملاك الدولة ليس عن طريق صندوق استرداد الودائع بل من خلال صندوق متنوّع مصادر التمويل وتُستخدم إيراداته في إعادة رسملة مصرف لبنان، وكيفية تعامل القوى السياسية مع القوانين المطلوب إقرارها ولا سيما إعادة هيكلة المصارف بصيغة تكون احترافية وتلغي الحاجة إلى إقرار قانون كابيتال كونترول، إضافة إلى مصارحة المودعين بالخسائر المتراكمة في القطاع المالي والاتفاق بين القوى السياسية على أن المصارحة خيار أساسي لإقرار القوانين والاتفاق على الحلّ بحسب مصادر مطّلعة، لم يُتفق على أي واحدة من هذه المسائل، بل ظلّت وجهات النظر متفاوتة.

لكن ثمّة مسألة أساسية كانت محور نقاش متقدّم، وهي تتعلق بإصدار سندات دولية تستحق بعد 30 سنة لتغطية وإطفاء قسم من الودائع تراوح قيمته بين 30 و50 مليار دولار، وبكلفة 8 مليارات دولار «فريش». وقد استمع وفد صندوق النقد منذ مطلع الأسبوع ولغاية أمس، إلى الآراء الكثيرة حول «السندات الدولية ذات العوائد الصفرية»، هذا حصل مع كل المراجع السياسية والجهات السياسية والمصرفية والمالية ورجال الأعمال الذين التقوهم، وكان محور نقاش تفصيلي مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

فكرة هذه السندات جاءت من المصرفية كارول عياط التي اقترحت الموضوع منتصف السنة الماضية، على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وحاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري. أعجب الرجلان بالفكرة وروّجا لها مع صندوق النقد باعتبارها حلاً لجزء كبير من الخسائر المتراكمة في القطاع المالي، وتعفيهما من المسؤولية الشعبية، بينما تقدّم إعفاء من المسؤولية القانونية للمصارف والهيئات الناظمة والرقابية للقطاع.

خلفية هذه الفكرة قائمة على أن القوى السياسية ليست قادرة على مصارحة أصحاب الودائع بالخسارة التي لحقت بأموالهم، وأنه يمكن بواسطة أدوات مالية مركّبة، مثل السندات الدولية، أن تقدّم لهم حلاً لا يتضمن كلمة «هيركات»، وإن كان يؤجّل الدفع لسنوات طويلة تصل إلى 30 سنة. وفكرة الحل، تقوم على أساس شراء سندات دولية (تردّد أن النقاش بشأن الجهة التي تصدرها، تطرّق إلى شركات أميركية مصنّفة من الدرجة الأولى، أو إلى البنك الفدرالي الأميركي، أو صناديق قطرية لديها تصنيف ممتاز، أو أي جهة دولية أخرى تقدّم هذا النوع من الخدمات المالية المركّبة) بقيمة فعلية تبلغ 8 مليارات دولار «فريش». هذه السندات ستكون بعوائد تبلغ صفراً بالمئة، لكن الفوائد عليها ستتراكم إلى حين استحقاق أجلها، أي إن حامل السند سيقبض أصل المبلغ مع الفوائد المتراكمة عند الاستحقاق فقط.

> سندات لإطفاء بين 30 و50 مليار دولار من الودائع بكلفة 8 مليارات دولار «فريش»

لكنّ هذه السندات، ستُطرح للتجارة وفق القواعد المتبعة في الأسواق المالية، بمعنى أنه كلما أقترب وقت الاستحقاق تزداد قيمتها الفعلية لتصل في السنة الثلاثين إلى 100%، علماً أنه يمكن بيعها قبل ذلك بسعر وفق قواعد السوق. أما الجهة التي ستصدر هذه السندات - أو التي ستقترض هذه السندات - فستقوم باستثمار الـ8 مليارات دولار، وستضمن سداد المبلغ مع فوائده المتراكمة بتاريخ الاستحقاق. ووفق بعض الحسابات المصرفية، فإن كل استثمار بقيمة 15 سنتاً ينتج دولاراً واحداً بعد 30 سنة. وبالتالي فإن استثمار مبلغ 8 مليارات دولار في هذه السندات قد يغطّي ودائع بقيمة قد تصل إلى 50 مليار دولار على أساس السعر الحالي للدولار المصرفي. وهذه الحسابات قائمة على عدد من المتغيّرات، من أبرزها سنة الاستحقاق، إذ يختلف الأمر بين 20 سنة و25 سنة و30 سنة.

بقي السؤال الأهم: من سيموّل هذا الاستثمار؟

هنا وقع الخلاف. فالحاكم بالإنابة اقترح أن يتم تمويل المبلغ مناصفة بين المصارف ومصرف لبنان. المصارف قالت لصندوق النقد، إنها ليست قادرة على تحمّل هذا الأمر، وإن كل ما تملكه من سيولة نقدية يزيد قليلاً على 3 مليارات دولار مودعة حالياً لدى مصارف المراسلة، وإنه توجد التزامات تتعلق بزيادة الرساميل والملاءة المالية وتغطية الأموال الفريش في حساباتها. لكنّ المصارف أبدت استعدادها للموافقة على تمويل 25% من أصل مبلغ الاستثمار في هذه السندات بحدّه الأقصى يبلغ 3 مليارات دولار. وهنا يقع خلاف آخر بين المصارف، فمن يقدّم هذا الاقتراح هم الذين يرغبون بالاستمرار في لبنان وإحياء مؤسساتهم، أما الآخرون فلا يرغبون في تمويل قرش واحد ولا يكتفون من ترداد عبارة «خذوا المصرف وخلّصونا من همّه». لكن المصارف، بشكل عام، متفقة على خطاب اتهامي للدولة بأنها لم تقدّم أي مساهمة في العلاج بينما تلقي الثقل كلّه على المصارف، لأن ما سيستعمله مصرف لبنان لتغطية هذه السندات هو من أموال المصارف التي وظّفتها لديه، وهي أموال عائدة للمودعين أصلاً، أو ما تبقّى من أموال المودعين.

أما وفد صندوق النقد، فقارب المسألة من زاوية أنها «قاعدة» يمكن البناء عليها، كون المصارف وسائر القوى تهرب من الأفكار التي تستدعي الإقرار بـ«الهيركات»، وهي سمة مشتركة بين المصارف وجميع أركان السلطات السياسية والتشريعية والحكومية. وبالتالي يصبح الجميع مُعفى من أي نقاش مع المودعين. بل على العكس، سيقال للمودعين الذين سيتم تصنيفهم «شرعيين» أو «مؤهّلين»، إن لديهم حقاً أدنى بقيمة 100 ألف دولار مضمون الإعادة. وبالتالي سيتم إلغاء كلمة «هيركات» من قاموس خطة الحكومة، وسيتم تسويق فكرة «الاسترداد الطويل الأمد» مع المودعين.

وفق ما نُقل عن ممثلي الصندوق، فإنهم أبلغوا الجميع بأنه من الضروري أن تقوم القوى السياسية بمصارحة المودعين: «اتفقوا مع الدولة، من أين ستأتون بالأموال، ولا مانع لدينا من متابعة النقاش في هذا الأمر». لكنّ المصارف لم تكن مستعدّة لنقاش كهذا، ولا سيما أن اقتراح السندات ذات العوائد الصفرية، هو أحد الحلول المريحة لكمية كبيرة من الودائع التي ستُصنّف «مؤهّلة». وفي المقابل تطرح مجموعة من المسائل، فهي تريد إقراراً بأن الانهيار كان نظامياً، بمعنى أن النظام كلّه انهار وأن لا مسؤولية مباشرة تقع على أي مصرفي، لذا ترى أنه لا يجب تحميل المصارف أي مسؤولية جزائية تجاه هذا الأمر، وهي ترى أن كلفة الإنقاذ بلا تحويل جزء من الودائع إلى ليرة هي أمر يرفع هذه الكلفة على المصارف بشكل كبير.

رحلة المودع من المخاطر المحلية إلى الدولية؟

ما هي فوائد هذه السندات؟

وفق الإجابات التي توافرت لـ«الأخبار» من خبرات في عالم السندات، فإن السند المفترض مضمون بثلاثة عوامل: قوّة التصنيف الائتماني للجهة المصدّرة، القدرات المالية للجهات المصدّرة، أما التغيّر في السعر فيخضع لقواعد مختلفة عن قواعد الفائدة العادية.

في المسألة الأولى، كلما كانت الجهة المصدّرة مصنّفة (A) وما فوق، كان التأمين عليها أكبر، وبالتالي صارت الأموال مضمونة بنسبة كبرى. وفي المسألة الثانية، فكلما كانت القدرات المالية للجهة المصدّرة مرتفعة، كانت ضمانة السند أقوى في السوق. لذا يمكن أن تكون الجهة المصدّرة أكثر من واحدة ويمكن إصدار السندات المطلوبة بقيمة 8 مليارات دولار من قبل أكثر من جهة. أما بالنسبة إلى سعر السند في التداول التجاري، فهو يخضع بعد الإصدار لقاعدة الحسم، لأنه ليس مبنياً على قاعدة الفوائد المتراكمة بالمعنى الدقيق، بقدر ما هو مبلغ متفق عليه عند الاستحقاق. لذا يتناغم سعر السند مع تقلبات أسعار الفائدة ومع اقتراب مدّة الاستحقاق. وكلما ارتفعت أسعار الفائدة عالمياً انخفض سعر السند والعكس صحيح، وكلما اقترب استحقاقه ارتفع سعره والعكس صحيح.

أمر أساسي آخر، هو أن هذا مالك السند ينتقل في وضعية المخاطرة الكبيرة في لبنان، إلى مخاطر السوق المالية العالمية. وستكون المخاطر الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة، خاضعة للتغيرات العالمية والأزمات والازدهار في النشاط الاقتصادي العالمي. وإذا حصلت أزمة مالية عالمية كالتي انفجرت في عام 2008، فإن السند لن يُسترجع إلا بقيمة التأمين عليه، وربما تصبح قيمته أقل، إذا أصابت الأزمة نفسها شركات التأمين أيضاً، وبالتالي تصبح الضمانة سيادة الدولة المُسجّلة فيها، ففي أميركا مثلاً تولّت الحكومة الفيدرالية ضمانة تسديد الأصول التي انهارت، كما مع عدد من المصارف عام 2008. عملياً، هذا السند يعني فصل المودعين عن المخاطر المحلية ووضعهم على المخاطر الدولية لمدّة 30 سنة.

(هيثم الموسوي)

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4598

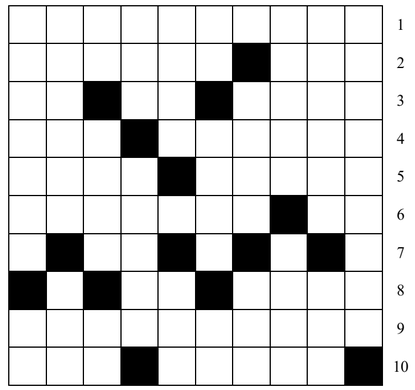

أفقيا

1- جبل شامخ ارتفعت قمته – من الفاكهة – 2- فنانة لبنانية – بغنّج – 3- من الحيوانات – عملة إيطالية – ملح مر – 4- مدينة أميركية في ولاية نيويورك – 5- من كان حسن الحظ – آلة موسيقية – 6- حرف عطف – مدينة إيرانية – مرض وعلة – 7- أحد أبناء نوح – استمرّ – طعم الحنظل – 8- فصل الشتاء بالأجنبية – معاناة وألم – 9- يعترف – يحكم على المتهم – 10- فنان لبناني

عمودياً

1- طبيب سرياني خدم الرشيد حتى المتوكل – 2- الجماعة من الخيل – 3- مدينة إيرانية – قوي وصلب – 4- لمس – حيوان خرافي – ارتفاع في المرتبة – 5- النوم – جرذ بالأجنبية – 6- للنداء – قائد الماشية – 7- بعثة أجنبية زارت لبنان في ستينات القرن الماضي لدراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية – مقدّم برامج – 8- نظير وشبيه – جماعة مختارة – أبو البشرية – 9- مواسم زراعية – وحدة قياس التيّار الكهربائي – 10- دولة عربية - شحم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كاليفورنيا – 2- ولدَ – تاج محل – 3- سهيْل – رب – ما – 4- تدنوان – ألحَ – 5- أهابه – الهس – 6- رد – كاريزما – 7- رق – 8- كاسد – ذا – 9- الإسكندرية – 10- الإدريسية

عمودياً

1- كوستاريكا – 2- الهدهد – إلا – 3- لدينا – عسَل – 4- لوبك – دسّا – 5- فت – أهان – كد – 6- وارن – ذنب – 7- رجب – إيراد – 8- نَمّ – الرَقّ – رح – 9- يحملهم – ي ي ي – 10- الأحساء – ة ة

sudoku 4598

5	2			9			6	1
		7	2		6	8		
		4				9		
2				3			1	
		8		5		7		9
			1	8			5	
		1			4	5		
		5			1	2		
4	6			7			8	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4597

3	8	7	5	6	9	4	2	1
6	9	1	2	4	3	5	7	8
2	4	5	8	1	7	3	9	6
9	1	8	4	3	2	7	6	5
5	3	2	6	7	8	9	1	4
4	7	6	9	5	1	8	3	2
7	6	3	1	8	5	2	4	9
8	2	4	3	9	6	1	5	7
1	5	9	7	2	4	6	8	3

مشاهير 4598

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

إعلامي لبناني (1934-2012). من مؤسسي تلفزيون لبنان. ترأس مجلس ادارته

3+2+4+7 = حانوت ■ 6+5+9+1 = دخول ■ 8+10+11 = شارع في بيروت

حل الشبكة الماضية: فيليب هاموند

طوفان الأقصى

«ورشة» متعدّدة المستويات لمعاقبة المحكمة

إسرائيل لـ«الجنائية الدولية»: نحن فوق القانون

بيروت حمود

كشّر القضاء الإسرائيلي «المستقل» عن أنيابه بوجه «المحكمة الجنائية الدولية» في لاهاي. القضاء الذي استهدفته «حكومة الكهانيين»، السنة الماضية، بمخطط لـ«إصلاحه»، أو ما عُرف بـ«الانقلاب» لتحويل إسرائيل إلى «دولة شريعة» يحكمها «معسكر المؤمنين»، خرج، أمس، في خِضَم «ورشة» انطلقت من الكيان لمواجهة «وقاحة» المحكمة التي تجرّأت على

> **في حال صدّقت «الجنائية» على قرار خان، سيمتنع مسؤولو عدة دول عن عقد لقاءات مع نتنياهو وغالانت**

من هي فوق القانون، بهجوم شنّته المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهارف- ميارا، ومعها المدّعي العام الإسرائيلي، عميت إيسمان، على «الجنائية الدولية» باعتبارها «فاقدة لكل الصلاحيات التي تؤهّلها لإدارة تحقيق في الموضوع». وأتى هجوم بهارف-ميارا وإيسمان هذا، على خلفية إعلان المدّعي العام للمحكمة كريم خان، أنه طلب إصدار مذكّرات توقيف قضائية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه، يوآف غالانت، بسبب سلسلة من جرائم الحرب المتهَيّئ بارتكابها في غزة.

«دولة إسرائيل خرجت في الثامن من أكتوبر إلى الحرب التي فُرضت عليها»؛ كتب المدّعي العام والمستشارة القضائية الإسرائيليّان، في رسالتهما المشتركة، مضيفيْن أن «دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية، تحارب الإرهاب وتدافع عن أمنها من خلال تطبيق الأدوات القضائية المُلزمة ومن طريق التزام عميق بالقانون»، مدعيَيْن أيضاً أن «قوات الأمن والجيش عموماً، تحارب من دافع التزام كامل بالقوانين الدولية». وتابعا: «المستشار القضائي للحكومة، والمدّعي العام للدولة، يفحصان بشكل أساسي كل ادّعاء جدّي بانتهاك القانون على أيدي المسؤولين الإسرائيليين، ويطبّقون القانون... إن طلب المدّعي العام في المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكّرات اعتقال ضد نتنياهو وغالانت، فاقد للأسس».

أمّا نتنياهو، فعدا هجومه على المحكمة، فقد رأى أن طلب خان هو «عملية اغتيال»، معتبراً أن «قرار المدّعي العام يرمي بالوقود على نار معاداة الساميّة المشتعلة في أنحاء العالم. فهو يهاجم دولة اليهود الوحيدة في العالم، محاولاً تقييدنا ومنعنا من الرّد بناءً على قوانين الحرب. هذه الحرب هي حرب جميع الديمقراطيات». وبينما قال لشبكة «إيه بي سي» الأميركية إنه «ليس قلقاً من السفر في أنحاء العالم»، دعا خان، في تهديد مباشر له، إلى أن «يتحسّس رقبته»، قائلاً: «على خان أن يقلق لأنه يحوّل المحكمة إلى منبوذة. وعلى الشعوب (الدول) عدم أخذ كلامه على محمل الجد»، آملاً بأن «لا يوافق القضاة على طلبه لأن ذلك سيحوّلهم إلى قضاة محكمة ميدانية».

وأتى ما تقدّم، بعد إصدار وزير الخارجية، يسرائيل كاتس، تعليمات بتشكيل «غرفة طوارئ» في وزارته لمواجهة قرار خان «الشنيع»؛ حيث من المفترض أن تضم «الغرفة» مسؤولين مهنيين ومختصين قانونيين، بهدف التصدي للمحكمة التي «تسعى لتقييد أيدي إسرائيل ومنعها من حق الدفاع عن نفسها». ولفت كاتس، في تغريدة على منصة «إكس»، إلى أنه سيطالب نظراءه حول العالم بالإعلان عن رفضهم قرار خان، وأنهم لا يعتزمون تنفيذ إذا ما سافرا إلى بلدانهم. وأضاف أن «أي قوة في العالم لن تمنعنا من استعادة مختطَفينا والقضاء على سلطة حماس الإرهابية».

ولعل أولى ثمار «غرفة كاتس» الولايات المتحدة؛ التي قدّم فيها عضو الكونغرس الجمهوري، تشيب روي، مشروع قانون لفرض عقوبات على قادة المحكمة الدولية وقضاتها، لتحقيقهم مع حلفاء واشنطن. ودعم مشروع القانون 25 جمهورياً، من ضمنهم رئيسة مؤتمر الحزب الجمهوري في مجلس النواب، إليز ستيفانيك. أمّا رئيس مجلس النواب، الجمهوري مايك جونسون، فقال إن مجلسه سيصوّت، هذا الأسبوع، على عقوبات ضد «الجنائية الدولية»، مشيراً إلى أن «الكونغرس بفحص جميع الإمكانات، بما فيها فرض عقوبات، لمعاقبة المحكمة في لاهاي، ولضمان أن يدرك قادتها ما هي تبعات أعمالهم إن واصلوها». واتّهم جونسون الرئيس الأميركي، جو بايدن بـ«المساعدة في تقديم الدعوى بسبب مساعيه للجم عمليات إسرائيل العسكرية في غزة».

كذلك، عُقدت جلسة استماع في الكونغرس شُكّل خلالها وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، عن ما إن كانت إدارته تخطط لاتخاذ إجراءات ضد خان والمحكمة الدولية، إن صدرت مذكّرات التوقيف

(أ ف ب)

ضد المسؤولين الإسرائيليين، وما إن كان سيدعم فرض عقوبات عليها، فردّ بأن «الإدارة تفحص إمكانية فرض العقوبات بالفعل لمواجهة القرار الخاطئ جداً». أمّا السيناتور الجمهوري، لندسي غراهام، الذي دعا إلى إلقاء قنبلة نووية على غزة، كما فعلت بلاده بهيروشيما وناكازاكي، فطالب بلينكن بفرض العقوبات، قائلاً: «أريد خطوات فعلية وليس كلاماً». وسأله خلال الجلسة: «هل ستدعم الجهود الحزبية الثنائية لفرض عقوبات على المحكمة؟ ليس فقط لأجل إسرائيل وإنما لكي نحمي مصالحنا مستقبلاً». فردّ بلينكن: «سأحرص على عمل مشترك معكم بهذا الشأن».

على المقلب الآخر، سيمتنع رؤساء ووزراء في دول وقّعت على «معاهدة روما» التي تأسّست في أعقابها «المحكمة الجنائية الدولية» عن عقد لقاءات مع نتنياهو وغالانت، في حال صدّقت المحكمة على قرار خان. ووفقاً لما نقلته صحيفة «هآرتس» عن أحد هؤلاء الدبلوماسيين - وهم من دول داعمة لإسرائيل - فإن «اللقاء مع نتنياهو وغالانت سيكون أشبه باللقاء مع بوتين (الرئيس الروسي الذي صدرت بحقه مذكّرة توقيف دولية)»، وإنه «إذا صدرت مذكّرات الاعتقال ضدهما، فإننا سنستمر في إقامة علاقات عادية مع إسرائيل في مستويات كثيرة، لكن لن تكون هناك لقاءات شخصية مع من صدرت بحقهم مذكّرات كهذه». وفي الإطار نفسه، رأى دبلوماسي آخر أنه كان على إسرائيل أن تتصرف بشكل مغاير حيال المحكمة والمدّعي العام، منذ البداية، مشيراً إلى أن «وضع نتنياهو والسنوار في الخانة نفسها كان خاطئاً كلياً. لكن هذا لا يزال يثير تساؤلات بالنسبة إلينا، بينها هل بإمكاننا لقاء شخص صدرت مذكّرة اعتقال دولية ضده؟ ستواجه دول صعوبة بالغة في إظهار أن كل شيء يجري كالمعتاد في علاقاتها مع نتنياهو وغالانت».

وفي المحصّلة، فإن غالبية الدولة الحليفة للكيان، قد وقّعت على «معاهدة روما»، باستثناء الولايات المتحدة، التي تأمل إسرائيل وفق الصحيفة أن «تمارس ضغوطاً على المدّعي العام كي يتراجع عن إصدار مذكّرات التوقيف ضد نتنياهو وغالانت، وأن تشمل الضغوط الأميركية فرض عقوبات على خان وطاقمه، تتعلق بمنع دخوله الأراضي الأميركية»، لكن خان أعلن أن ضغوطاً كهذه «لن تجعله يغيّر طبيعة عمله».

مقترح جديد على طاولة العدوّ

أهالي الأسرى يصعّدون ضغوطهم

بالتزامن مع عقد اجتماع لـ«الكابينت الحربي»، مساء أمس، نشر «مقرّ عائلات الأسرى» الإسرائيليين، مقطع فيديو يعود إلى صباح السابع من أكتوبر من العام الماضي، يُظهر مقاتلي حركة «حماس» في موقع «ناحل عوز» العسكري في غلاف غزة، وهم يأسرون عدداً من المجنّدات الإسرائيليات من داخل الموقع، ليقتادوهنّ لاحقاً إلى داخل القطاع كأسيرات. ومن المعلوم أن أولئك المجنّدات كنّ من العاملات في مجال «الجمع الحربي» في الجيش الإسرائيلي، حيث يتولّين الرصد والاستطلاع عبر الكاميرات والرادارات وأجهزة الاستشعار. وأثار المقطع الذي يُنشر للمرة الأولى، ردود فعل واسعة في الكيان، خصوصاً أنه بُثّ بالتزامن مع جلسة «كابينت الحرب» - والتي ناقشت أفق التفاوض حول صفقة الأسرى -، وذلك بهدف التأثير على الوزراء والمسؤولين. وبحسب «هيئة البث الإسرائيلية»، فإن «وزراء حكومة الحرب سيدعمون مقترحاً جديداً يتضمن تسوية نقطة خلاف مع حركة حماس»، فيما طالب «بني غانتس وغادي آيزنكوت، بنيامين نتنياهو، بمناقشة المقترح الجديد في أسرع وقت ممكن». وأشارت إلى أن «المقترح الجديد صاغه مسؤول ملف الرهائن في الجيش».

وعلّق رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على «فيديو المراقبات»، بالقول: «لقد صُدمت من الفيديو الذي يوثّق اختطاف مراقباتنا إلى تعزيز تصميمي على القتال بكل قوة حتى يتم القضاء على حماس، لضمان أن ما رأيناه هذا المساء لن يتكرّر مرة أخرى». في محاولة لتعزيز رؤيته للحرب. وبدوره، قال الوزير في «مجلس الحرب»، بيني غانتس، إن «معدته قد انقلبت عندما شاهد الفيديو لأول مرة». وأشار إلى أن «الأفكار عنهنّ لا تفارقني، ولن تفارق حتى عودة كل البنات والأبناء». لكنه انتقد، بشكل غير مباشر، رئيس الحكومة ونهجه في إدارة الحرب والمفاوضات، حيث قال: «مسؤولية القادة لا تقتصر على النظر إلى الواقع

> **تجدّدت لغة التصعيد المصرية تجاه الخطاب الإسرائيلي - الاميركي**

باعينهم فحسب، بل تتلخّص في خلق واقع مختلف حتى عندما يتعلّق الأمر باتخاذ قرارات صعبة، وهذه هي مسؤوليتنا». ومن جهته، قال زعيم المعارضة، يائير لابيد: «ليت مجلس الكابينت يملك ربع الشجاعة التي تملكها (المجنّدات). يجب أن نعيدهم إلى الوطن الآن». أما حليفا نتنياهو في «الصهيونية الدينية»، الوزيران إيتمار بن غفير، وبتسلئيل سموتريتش، فقد اعتبر أولهما أن الأسيرات لن يعدن «إلا إذا أوقفنا الوقود والمساعدات الإنسانية، وقمنا بمعالجة الجذور في رفح»، فيما رأى ثانيهما أن «الفيديو يوضح لماذا يجب تدمير حماس وعدم التوقف ثانية واحدة».

على خطّ موازٍ، تجدّدت لغة التصعيد المصرية تجاه الخطاب الإسرائيلي - الأميركي، أمس، بعد ما نشرته شبكة «سي إن إن» الأميركية، عن تعمّد مسؤولي المخابرات المصرية إفشال جهود الوساطة الأخيرة، بإرسال نسخ مختلفة حول ما جرى التوافق عليه إلى كل من «حماس» ودولة الاحتلال، من أجل الحصول على موافقة الطرفين. وحمّل التقرير مسؤول الملف الفلسطيني في المخابرات المصرية، اللواء أحمد عبد الخالق، المسؤولية عن ذلك، وهو ما رفضه الجانب المصري بشكل كامل. ويقول مصدر مصري مسؤول، لـ«الأخبار»، إن «ما ذُكر في التقرير هو محاولة للضغط على مصر من أجل قبول التنسيق معها والاعتراف بسيطرتها على الجانب الفلسطيني من معبر رفح». وكان رئيس «الهيئة العامة للاستعلامات» المصرية، ضياء رشوان، قال إن «مصر لاحظت، خلال الفترات الأخيرة، قيام أطراف بعينها بممارسة لعبة توالي توجيه الاتهامات إلى الوسطاء القطري تارة، ثم المصري تارة أخرى». وأضاف أن «ممارسة مصر لدور الوساطة تمّت بناءً على مطالبات وإلحاح متكرّرَيْن من إسرائيل والولايات المتحدة». ونبّه إلى أن «مواصلة محاولات التشكيك والإساءة إلى جهود الوساطة المصرية، بادّعاءات مفارقة للواقع، لن يؤدي كل ذلك إلا إلى مزيد من تعقيد الأوضاع في غزة والمنطقة كلها، وقد يدفع الجانب المصري إلى اتخاذ قرار بالانسحاب الكامل من الوساطة التي يقوم بها في الصراع الحالي».

(الأخبار)

إسبانيا والنرويج وإيرلندا تنبذ «وصاية أميركا»: للاعتراف بـ«دولة فلسطينية» الآن

حَضَر خروبي

على وقْع التخبّط الداخلي في إسرائيل، وتصدُّع العلاقات الخارجية لكيان الاحتلال، حتى مع البلدان الغربية الحليفة له، جاء إعلان كلٍّ من إسبانيا والنرويج وإيرلندا نيّتَها الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية، بحلول 28 من الشهر الجاري، ليبلغ «عدّاد» الدول المعترفة الرقم 143، من أصل 193 دولة منضوية في الأمم المتحدة، وسط تكهنات بإمكانية قيام بريطانيا، وسلوفينيا، ومالطا، وأستراليا بخطوات مماثلة خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة. وفي حين أثنى الجانب الفلسطيني، وبخاصة حركة «حماس»، على قرار الدول الأوروبية الثلاث، لم يكن مستغرباً أن يسارع الكيان الإسرائيلي إلى استدعاء سفرائه في مدريد، وأوسلو، ودبلن، كخطوة احتجاجية.

ماذا في المواقف والخلفيات؟

«الإعلان الأوروبي الثلاثي»، والذي بدا منسّقاً على مستوى رؤساء حكومات البلدان الثلاثة، بعد أسابيع من المناقشات في ما بينها، تضمّن إشارات إلى ما يمكن وصفه بـ«الأسباب الموجبة» له، ومن جملتها كلام رئيس حكومة إسبانيا، بيدرو سانشيز، عن استمرار «المذبحة» الإسرائيلية في حقّ الشعب الفلسطيني، باعتبارها أحد «الأسباب العديدة الكامنة خلف الاعتراف بدولة فلسطين، وهي أسباب يمكن تلخيصها بعبارات ثلاث: السلام والعدالة والاتساق (مع الأعراف والقوانين الدولية)». وحمّل سانشيز، رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، مسؤولية تدمير قطاع غزة، عبر «غضّ الطرف عن قصد» (عن المناشدات الدولية لوقف الحرب)، والإمعان في قصف المستشفيات والمنازل والمدارس، في موازاة استخدام سلاح التجويع، لمعاقبة أكثر من مليون فلسطيني، متعهّداً بـ«عدم السماح بتدمير إمكانية حل الدولتين بالقوّة لكونه الحلّ الوحيد العادل والمستدام» للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

موقف رئيس وزراء إسبانيا، الذي يُعدّ أحد أكثر رؤساء الحكومات الأوروبية انتقاداً لحكومة نتنياهو، تماهت مع ما جاء على لسان نظيره الإيرلندي، سايمون هاريس، حين صوّب على الممارسات الإسرائيلية، مشدّداً على أن «لا مستقبل للنسخة المتطرّفة من الصهيونية التي تغذّي عنف المستوطنين والاستيلاء على الأراضي». كما أتبع هاريس كلامه، خلال مؤتمر صحافي ضمّه إلى جانب كل من وزير الخارجية مايكل مارتن، ووزير المواصلات إيمون رايان، بالتأكيد أن «شعب فلسطين يستحقّ السلام، واحترام تطلّعاته للعيش بحرّية»، معرباً عن أمله في أن تحذو دول أخرى حذو بلاده. واعتبر هاريس أنه «لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون مساواة»، مضيفاً أن «من المهمّ عدم تفسير قرارنا بشكل خاطئ على أنه عمل عدائي تجاه إسرائيل».

كذلك، لم يشذّ موقف النرويج عن موقف كل من إسبانيا وإيرلندا، وإنْ نضح بنبرة نقد أكثر صراحة تجاه تل أبيب، إذ رأى رئيس الحكومة، يوناس غار ستور، أن «الحرب في غزة تؤكد أهمية أن يستند تحقيق السلام والاستقرار إلى حل القضية الفلسطينية»، لافتاً إلى أن هذا الواقع يدفع بلاده إلى تأييد الاعتراف بـ«دولة فلسطين المستقلة، بكل ما يترتّب على ذلك من حقوق مكتسبة لها، والتزامات متوجّبة عليها»، بينما ذهب وزير خارجيته، إسبن بارث إيدا، بعيداً في «تأنيب» السياسة الإسرائيلية، حين قال إنه «لا يوجد بديل حقيقي للسلام للفلسطينيين والإسرائيليين سوى تطبيق حل الدولتين»، معتبراً أنه «كان ممكناً تفادي المأساة والقتل الحالي بعدّ اتفاق أوسلو».

> **يُعدّ رئيس وزراء إسبانيا، بيدرو سانشيز، أحد أكثر رؤساء الحكومات الأوروبية انتقاداً لحكومة نتنياهو**

الذي تمتّعت به الولايات المتحدة طويلاً، حيال مسار «عملية السلام» الإسرائيلية - الفلسطينية، معتبرين أن توقّف هذا المسار وما صاحبه إزاء ذلك، أشار محلّلون غربيون إلى «الدلالات السياسية اللافتة والملحوظة»، التي ومن أبرزها تآكل ما يمكن تسميته «حقّ الملكية الحصرية» من فقدان الجانب الفلسطيني ثقته بواشنطن كـ«وسيط محايد»، على خلفية تهميشه بصورة كبيرة خلال عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، من جهة، وتفاقم حالة الإحباط الأوروبي من السياسات الإسرائيلية الاستيطانية، من جهة ثانية، كل ذلك أوجد مناخاً مؤاتياً لنشوء رهانات فلسطينية على دور أوروبي، يمكن أن يعوّض غياب الدور الأميركي في هذا الخصوص بشكل أو بآخر، بغية إعادة الدفع في الاتجاه المذكور.

وفي هذا الصدد، أوضح هيو لوفات، وهو باحث في «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن ما أقدمت عليه مدريد، ودبلن، وأوسلو «يفتح طريقاً ذا مغزى نحو إقامة دولة (فلسطينية)»، مبيّناً أن الاعتراف بتلك الدولة من جانب الدول الثلاث «يُعدّ خطوة ملموسة نحو إطلاق مسار سياسي قابل للحياة، يفضي في نهاية المطاف إلى منْح الفلسطينيين الحقّ في تقرير مصيرهم». ولفت لوفات إلى أن الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشار إليها، يشكّل «شرطاً أساسياً لتأمين المشاركة العربية في جهود دعم وقف إطلاق النار المستدام في غزة، علماً أن دولاً عربية، كالسعودية، سبق أن دعت الولايات المتحدة وأوروبا إلى الاعتراف بدولة فلسطين، وذلك كجزء من الرؤية العربية بخصوص حل الدولتين».

وفي الإطار نفسه، لفتت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن «المواقف المنسّقة بشكل وثيق من جانب الدول الثلاث، اكتسبت وقعاً وثقلاً إضافيَّيْن، سواء بسبب الخسائر (البشرية) المتزايدة الناجمة عن الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، أو بسبب مقاومة غالبية دول أوروبا الغربية الاعتراف بالدولة الفلسطينية» حتى الآن. وتوقّفت عند الدلالات الرمزية التي يحملها انضمام كل من النرويج وإيرلندا إلى صفوف المنادين بالاعتراف بـ«دولة فلسطينية مستقلّة»، وذلك بالنظر إلى الدور الدبلوماسي المحوري الذي لعبته الأولى في المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال تسعينيات القرن الماضي، والتي تمخّضت لاحقاً عن «اتفاقية أوسلو»، كما إلى الاعتبارات التاريخية التي بدت حاضرة في فهم دوافع الثانية للاعتراف بـ«الدولة الفلسطينية»، وهو ما أكّد عليه رئيس الوزراء الإيرلندي، حين لَمح إلى العوامل التاريخية المشتركة التي تجمع بين شعبية والشعب الفلسطيني، بالقول: «(إنّنا) ندرك، وانطلاقاً من تاريخنا، ما يعنيه هذا الاعتراف، وما يحمله من قيمة رمزية وسياسية كبيرة».

بدورها، وعلى رغم استبعادها أن تترك الخطوة الدبلوماسية المشتركة، أيّ تغييرات تُذكَر في «الظروف البائسة» داخل الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ولا سيما في الضفة الغربية، حيث تصاعدت هجمات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الآونة الأخيرة، اعتبرت صحيفة «ذا غارديان» أن ما جرى يحمل إشارة واضحة إلى أن «لدى الشعب الفلسطيني حقّاً صريحاً وأساسياً في تقرير المصير، من دون أن يكون ذلك الحقّ مشروطاً بالحصول على إذن أو موافقة من إسرائيل». كما أن الحدث يندرج في سياق ما سمّته «تسونامي دبلوماسي» يحدق بإسرائيل، بسبب السياسات المتطرّفة التي اتّبعها نتنياهو. وانطلقت الصحيفة من مجريات محاكمة «الدولة العبرية» أمام «محكمة العدل الدولية»، واحتمال صدور مذكّرات توقيف في حق رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير دفاعه، يوآف غالانت، من جانب «المحكمة الجنائية الدولية»، لتخلص إلى القول إنّ «الإسرائيليين يدركون أن دولتهم يتم التعامل معها بشكل متزايد على أنها منبوذة، ومعزولة على المستوى الدبلوماسي أكثر من أي وقت مضى».

تصاعدت مواقف سانشيز مع ما جاء على لسان نظيره الإيرلندي (أ ف ب)

الاحتلال يلملم قتلاه

يوم الخسائر في رفح والشمال

غزة - يوسف فارس

استفتح جيش العدو، أمس، في قطاع غزة، بحدثين أمنيين كبيرين، أقرّ بأنهما تسبّبا بمقتل وإصابة عدد من الجنود: الأول وقع في مدينة رفح جنوبي القطاع، وفق ما أفادت به وسائل الإعلام الإسرائيلية، والثاني في الشمال. وفي المساء، اعترف الاحتلال بمقتل ثلاثة من جنوده وإصابة 25 آخرين في المعارك الدائرة في غزة، علماً أنه ومنذ بدء عمليّاته الأخيرة، سقط من جنوده 13 قتيلاً. والخسارة الكبرى تلقّاها لواء المظليين الذي يعمل حالياً في منطقة جباليا شمالي القطاع، حيث خسر 7 من أفراده، ستة منهم من كتيبة واحدة هي «الكتيبة 202»، وبينهم ضابط برتبة رائد وآخر برتبة نقيب. وبالإضافة إلى ما تقدّم، قُتل ضابط وجندي - من لواء «كفير» - يتبعان «كتيبة نيتسح يهودا» لليهود المتدينين، وذلك في عمليّة قنص في بلدة بيت حانون أقصى شمالي القطاع. كما قُتل جندي من وحدة «بهاليم» المتخصصة في مكافحة الأنفاق، والتابعة لقوات الهندسة القتالية، في انفجار منزل مُفخّخ. أما في رفح، فقد خسر جيش العدو ثلاثة جنود، اثنان من لواء «جفعاتي» في نفق مفخّخ، والثالث من «اللواء» المدرّع رقم 7».

واستمر جيش العدو، أمس، في توسيع تمدّده في مناطق واسعة من شمال القطاع، حيث وصلت قواته إلى كامل الأحياء الشرقية المحيطة بمخيم جباليا، بما فيها حيّا تل الزعتر والسكة، وأسقط منطقتي الشيخ زايد وشعشاعة بالنار. كذلك، اقتحمت قوات الاحتلال عدداً من مراكز الإيواء الحادية لحي الفالوجا غرب مخيم جباليا، وقصفت المناطق الشمالية من المخيم، وتحديداً مدرسة أبو حسين. ووفقاً لمصادر ميدانية، فقد حشد العدو الآلاف من الجنود والمئات من الآليات، بما فيها الدبابات والسيارات العسكرية وكاسحات الألغام والحفّارات الكبيرة، وحوّل حي تل الزعتر إلى ثكنة عسكرية، في الوقت الذي واصل فيه تدمير مزيد من الأحياء، والمربّعات السكنية. ووفقاً لحصيلة مبدئية قدّمها الدفاع المدني، فإن جيش الاحتلال دمّر ما يزيد على 300 منزل في مخيم جباليا، فضلاً عن حرق وتدمير عشرات مراكز الإيواء، وأخرج المستشفيات الحكومية والخاصة من العمل.

في المقابل، ضاعفت المقاومة من جهدها الميداني، حيث أعلنت «كتائب القسام» قنص ثلاثة جنود من بينهم ضابط في بلدة بيت حانون، وتنفيذ عملية مركّبة من عبوة ناسفة وقذائف الهاون، إضافة إلى قنص جنديين آخرين في محور القتال ذاته. وقالت إن مقاتليها أوقعوا قوّة صهيونية راجلة قوامها 10 جنود في كمين ليلي بعد استهدافها بعبوة رعدية وإلقاء قنابل يدوية عليها، ومن ثم فور حضور قوة الإنقاذ قاموا بتفجير عبوة «شواظ» بها، وأوقعوا أفراد القوتين بين قتيل وجريح قرب مدرسة الزراعة شمالي القطاع. وفي مخيم جباليا، أدخل جيش الاحتلال إلى الخدمة مجنزرات آلية بحجم ناقلة الجنود «m113» غير مأهولة. ووفقاً لمصادر مقرّبة من المقاومة، فإن تلك الآليات تحوي 4 أطنان من المتفجّرات، وتهدف إلى استدراج المقاومين الذين يلتحمون مع الدبابات من مسافة صفر وتفجيرها بهم. وعلى ذلك المحور، أعلنت «ألوية الناصر صلاح الدين» تفجير عبوة «شواظ» مضادة للدروع بآلية عسكرية خلف مركز شرطة جباليا، ثم اشتباك المقاومين مع قوة راجلة وإيقاع أفرادها بين قتيل وجريح. كما أعلنت «كتائب القسام» أنها دكّت تحشّدات العدو في موقع الإدارة المدنية بالعشرات من قذائف الهاون. أيضاً، شهد محور «نتساريم» في وسط القطاع العديد من عمليات الاستهداف بالقذائف والصواريخ التكتيكية. أما في ميدان القتال في رفح، حيث وسّع جيش العدو من تمدّده في حي البرازيل، وسيطر على 70% من «محور فيلادلفيا»، فقد شهد محور القتال الأول معارك شديدة، إذ أعلنت المقاومة تنفيذ تسع مهمات قتالية، وقالت «كتائب القسام» إن مقاتليها استهدفوا جرافة «دي ناين» بقذيفة «الياسين 105» على الحدود الفلسطينية - المصرية جنوب شرق رفح. كذلك، أكّدت الكتائب تدمير دبابة «ميركافا» بقذيفة «الياسين 105» قرب عمارة بهلول في حي البرازيل جنوب شرق المدينة. وذكرت أيضاً أنها تمكّنت من قتل جنديين إسرائيليين من مسافة صفر في الحي ذاته، وفجّرت ناقلة جند صهيونية بقذيفة «تاندوم» في محيط بوابة صلاح الدين. وبدورها، أعلنت «مجموعات الشهيد عمر القاسم» تمكّنها من استهداف قوة راجلة بقذيفة «آر بي جي» في محور التقدّم في حي الجنينة.

طوفان الأقصى

جنين تحت العدوان لليوم الثاني
إسرائيل تعلنها «حرباً شاملة» على الضفة

رام الله ـ **أحمد العبد**

حوّل جيش الاحتلال الإسرائيلي، مخيّم جنين، مع استمرار عدوانه عليه لليوم الثاني على التوالي، إلى ساحة حرب، دافعاً بتعزيزات عسكرية إضافية إلى المنطقة، حيث وصلت، صباح أمس، قوات وآليات كبيرة، في وقت تتواصل فيه الاشتباكات مع المقاومين الذين نجحوا في تفجير عدد من الآليات العسكرية وإعطابها. وإذ وسّع العدو أعمال التخريب في محيط المخيم وبعض شوارع المدينة،

> **غالانت: «السيطرة اليهودية على يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هي التي تضمن الأمن لإسرائيل»**

أفادت مصادر محلّية، «الأخبار»، بأن «الدمار هائل في المدينة والمخيّم، وآليات الاحتلال وجرافاته لم تتوقّف عن أعمال التجريف والتدمير التي طالت الشوارع ومركبات المواطنين وممتلكاتهم والبنية التحتية لخدمات المياه والكهرباء والهاتف». وأضافت أن هذه القوات «حوّلت المدينة إلى منطقة عسكرية»، ينتشر فيها عدد كبير من الجنود الذين يطلقون النار بشكل عشوائي، مستظلّين بالطيران المسيّر. وارتفع عدد الشهداء، منذ بدء الاقتحام صباح الثلاثاء، إلى أحد عشر، فضلاً عن إصابة 25 آخرين، أربعة منهم وُصفت حالاتهم بالخطيرة. وفي هذا الوقت، تواجه الطواقم الطبية والإغاثية صعوبات في أداء مهامّها جرّاء استهدافها بشكل مباشر، على غرار استهداف مركبة إسعاف في المخيم، وتدمير خط المياه الواصل إلى «مستشفى جنين الحكومي» المحاصر، علماً أن سياسة محاصرة المستشفيات في جنين تبدو مشابهة لما يحدث في غزة من تدمير ممنهج للمنظومة الصحية.

واعتباراً من مساء الثلاثاء، بدأت قوات الاحتلال حملات مداهمة وتفتيش طالت عشرات المنازل في حارات المخيم، ونفّذت اعتقالات في صفوف المواطنين، الذين تعرّضوا للاعتداء والتنكيل، والعبث بمحتويات منازلهم، فيما أخضعت عدداً من الشبان للتحقيق الميداني. أيضاً، تسبّبت عمليات تدمير البنية التحتية، بانقطاع التيار الكهربائي والاتصالات والإنترنت عن مناطق واسعة في المدينة والمخيم، فضلاً عن هدم عدد من المنازل.

وفي المقابل، واصل المقاومون تصدّيهم للقوات المتوغّلة، بعدما نجحوا في تفجير عبوات ناسفة بمجموعة من الآليات العسكرية. وفي هذا الجانب، أكدت مصادر محلّية أن حدثاً أمنياً وقع مساء الثلاثاء في محيط مدينة جنين، وتحديداً في منطقة سهلية، بعد انفجار عبوة كبيرة بآلية عسكرية، إذ رصد مواطنون وصول سيارات إسعاف إسرائيلية ومروحية إلى المكان لنقل الجرحى، فيما ذكرت مصادر إسرائيلية أن طائرة من دون طيار انفجرت، أمس، فوق مبنى في جنين، من دون أن تتّضح ملابسات الحادث بعد.

وللمرة الثانية على التوالي، واصل جيش الاحتلال عمليته في جنين، والتي باتت تندرج في إطار سياسة أكثر عدوانية كرّستها إسرائيل في شمال الضفة، إذ تُعدّ استكمالاً للعشرات من العمليات العسكرية سواء في جنين نفسها، أو في مخيمَي طولكرم، أو في مدن نابلس وطوباس وقلقيلية، والتي تأخذ على عاتقها رفع مستوى المواجهة والمقاومة، فيما تكتفي السلطة الفلسطينية بدور المتفرّج إزاء ذلك. وفي هذا الوقت، تواصل حكومة بنيامين نتنياهو فرض سياسة الأمر الواقع، وخصوصاً في ظلّ قراراتها في اتجاه تعميق الاستيطان في شمال الضفة، مع إعلان وزير الأمن، يوآف غالانت، في بيان مشترك مع رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات شمال الضفة، يوسي دغان، مواصلة تنفيذ قانون إلغاء فك الارتباط في مستوطنات «سانور» و«غنيم» و«كاديم»، الثلاث المذكورة والبقاء فيها، باعتبار ذلك «ليس مخالفاً للقانون الإسرائيلي».

وجاء هذا بعد يوم واحد من نشر تسريب لغالانت، قال فيه، أثناء اجتماع نواب حزب «الليكود» في الكنيست، إن «الأميركيين يفهمون الآن أن السلطة الفلسطينية لن تكون في غزة ولن تكون هناك دولة فلسطينية»، معتبراً أن «التصريحات الأميركية العلنية ليست مهمّة». وأضاف: «دعكم من التصريحات، يفهمون أن هذا ليس عملياً. لا مع هذه الحكومة ولا مع أيّ حكومة أخرى، لأن إسرائيل لا تستطيع تحمُّل ذلك». وتابع غالانت: «سأواصل تطوير المستوطنات في يهودا والسامرة لتعزيز العناصر الأمنية وأمن المواطنين، في الطرق والمستوطنات»، فيما وقّع على أمر «منطقة عسكرية مغلقة» في شمال الضفة الغربية، منعاً لبدء المستوطنين بالوصول إلى المنطقة والاستيطان فيها، وذلك حتى تستطيع تحمُّل ذلك». وتابع غالانت: «سأواصل تطوير المستوطنات في يهودا والسامرة لتعزيز العناصر الأمنية وأمن المواطنين، في الطرق والمستوطنات»، فيما وقّع على أمر «منطقة عسكرية مغلقة» في شمال الضفة الغربية، منعاً لبدء المستوطنين بالوصول إلى المنطقة والاستيطان فيها، وذلك حتى تستطيع تحمُّل ذلك».

واصل المقاومون تصديهم للقوات المتوغلة (أ ف ب)

تساحي هنغبي: لم نحقّق أياً من أهداف الحرب!

نقلت «القناة 13» الإسرائيلية، أمس، عن رئيس «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي تساحي هنغبي، قوله إن «إسرائيل لم تحقّق أياً من أهداف حربها على قطاع غزة». وأشار هنغبي، إلى أن(نا) «لم نقضِ على حركة حماس ولم نوفّر شروطاً لإعادة الأسرى ولم نُعد سكان غلاف غزة إلى منازلهم بأمان». وكشف أن «الجيش يقول إن تحقيق أهداف الحرب يحتاج إلى سنوات عدّة وليس سنة واحدة»، لافتاً إلى أن «مجلس الحرب لم يُحدّد أي هدف واضح بالنسبة إلى الشمال، ولم يضع تاريخاً ولا أهدافاً استراتيجية».

في ما وراء «العطف» الأميركي على الغزيين: «الرصيف البحري» عنواناً للحرب المستدامة

غزة - **يوسف فارس**

مرّت عشرة أيام على إعلان الولايات المتحدة عن تشغيل الرصيف البحري المؤقّت على سواحل وسط قطاع غزة، فيما لم تتجاوز كمية البضائع والمساعدات التي أعلن المتحدث باسم البنتاغون إدخالها خلال تلك المدة، 569 طناً، لم يجر حتى اليوم توزيع أيّ منها على مناطق القطاع، التي يعيش بعضها، وخصوصاً في الشمال، نُذُر مجاعة جديدة. كما لم تحدّد فصائل العمل الوطني أي موقف جذري إزاء المشروع، الذي تُظهر الصور الأخيرة، أن القوات الأميركية استجلبت إليه عربات عسكرية ومنظومات دفاع جوي، بينما تتخذه القوات الإسرائيلية نقطة حماية أمنية، على اعتبار أن المقاومة لن تبادر إلى استهداف القوات الأميركية في هذه المرحلة، تحديداً بقذائف الهاون.

والحرج من إعلان مواقف جذرية من المشروع الذي كشفت مصادر إسرائيلية أنه أساساً مقترح قدّمه رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو في تشرين الأول الماضي، مرده أن الميناء يمثّل في الوقت الحالي البوابة الرئيسية لإدخال المساعدات إلى القطاع، بعد أن فرض جيش العدو وقائع ميدانية انتقلت بالرصيف من كونه منفذاً ثانوياً سيعمل رديفاً للمعابر البرية التقليدية، إلى المسار الرئيسي لإدخال المساعدات، ولا سيما بعد اقتحام مدينة رفح، وإغلاق معبري كرم أبو سالم وبوابة صلاح الدين، ثم التوغّل الواسع في شمال القطاع، والذي تسبّب بإغلاق المنفذ المستحدث القريب من معبر بيت حانون (إيرز).

والجدير ذكره، هنا، أن كمية المساعدات التي تمّ إدخالها عبر الميناء، يمكن لمعبر برّي واحد أن يسمح بدخول خمسة أضعافها في غضون يوم عمل واحد، وهو ما ينفي عن «اللسان البحري»، سمة العملانية. وعلى رغم ذلك، ليس في وسع أحد في هذا التوقيت بالذات، أن يعلن رفضه للمشروع، مع كل ما يحيط به من شبهات؛ ببساطة، لأن أي موقف مصحوب بجهد ميداني، سيبدو وكأنه يستهدف تضييق الخناق على الأهالي في شمال القطاع وجنوبه. على أنه في حسابات فصائل المقاومة، لا تحضر النية الحسنة مطلقاً؛ فالأيدي الأميركية التي تمدّ جيش الاحتلال بالقنابل والقذائف جواً، وتوفّر الغطاء السياسي لاستمرار الحرب، لا يمكن أن تكون على شاطئ القطاع، وبالقرب من موقع «نتساريم» المستحدث، حملاً وديعاً. ومن هنا، تدور التقديرات عن الأهداف التكتيكية والاستراتيجية لهذا المشروع حول جملة من الهواجس:

أولاً: في المدى القريب، لا يخلو تشغيل المسار البحري في نقل المساعدات، ومن خلال ميناء أسدود المحتل، من اتجاه أميركي - إسرائيلي خبيث، يسعى لتعطيل الضغط الذي تقوم به القوات المسلحة اليمنية في البحار والمحيطات، حيث من المتوقّع أن يعطّل توسّع عملية رفح، أي إمكانية لدخول البضائع والمساعدات من معبر كرم أبو سالم في جنوب القطاع. ولن يتورّع الجيشان الأميركي والإسرائيلي عن الزعم، أن أي سفينة ستستهدف وهي في طريقها إلى الموانئ الإسرائيلية، كانت تحمل مساعدات لأهالي القطاع الذين يعيشون المجاعة. وعليه، ستظهر حركة «أنصار الله» التي كانت ولا تزال فوق الشبهات، في رأي الشارع الغزي، وكأنها تضيّق الحصار على غزة.

ثانياً: كرّر القادة الأميركيون، خلال الفترة الماضية، حديثهم عن مقترحات قدّموها إلى مجلس الحرب الإسرائيلي، من شأنها إضعاف وتقويض سيطرة حركة «حماس» على الحياة المدنية في القطاع، من دون اللجوء إلى مواصلة القتال. وتظهر هنا المساعدات العاجلة، ومخطّطات

> **الهدف الأساسي إضعاف سيطرة حركة «حماس» على الحياة المدنية في القطاع من دون قتال**

إعادة الإعمار، وكل ما ستكون غزة بحاجة ماسة إليه في فترة ما بعد وقف إطلاق النار، كأهم الأدوات والوسائل لتحقيق ذلك، حيث يسعى الأميركيون إلى مضاعفة نفوذهم المدني والإداري المباشر في القطاع، عبر تشكيل جسم إداري بديل، قوامه المؤسسات الدولية وجهات محلية لا علاقة لها بحركة «حماس»، ستتولى تأمين وتوزيع وتوصيل المساعدات ومتطلّبات إعادة الإعمار إلى الأهالي الذين سيتم تنظيم شؤونهم من خلال جهات مهنية لا تعارض إسرائيل عملها. ويعني ما تقدّم، نزع أقوى أوراق القوة، ليس من «حماس» فقط، بل أيضاً من سلطة رام الله، التي يخشون أن تنسّق جهودها مع القوة التي تسيطر فعلياً على الأرض. وسيسمح هذا المنحى، بتشكّل جهات إدارية رديفة، سيكون من الصعب على حركة «حماس» تقويض عملها، لأنها ستكون في حينه في مواجهة مع الشارع الذي لا يمتلك 80% منه سقفاً يؤويه، أو قطرة مياه نقية، أو أي رعاية صحية وتعليمية.

ثالثاً: يمنح الجهد الإغاثي الأميركيين والإسرائيليين فرصة لرفع مقبولية الدور الأميركي في مختلف المستويات، على الصعيد الداخلي الغزاوي، وحتى على الصعيد الأميركي الداخلي الذي تحتاج إليه الإدارة الأميركية، والمستوى الدولي الذي يحتاج إليه الأميركيون والإسرائيليون. ببساطة، ستبدو الحرب المستمرة، وكأنها تكافح جسماً موازياً للشارع الغزاوي الذي يعتني به الأميركيون إنسانياً وإغاثياً.

رابعاً: يشكّل الميناء العائم، في حال جرى تطويره ليصبح منفذاً بشرياً، يسافر منه أهالي القطاع، ورقة ابتزاز وعقاب للسلطات المصرية، التي أعلنت موقفاً واضحاً عطّل مسار ترحيل سكان القطاع إلى شبه جزيرة سيناء. وسيحرم المصريين من أقوى أوراق حضورهم السياسي في المنطقة، ويعطي الأميركيين صلاحية التدخل المباشر في أدق شؤون حياة سكان القطاع، كما يعيد تشكيل مراكز القوى الإقليمية المؤثّرة في المنطقة، بما فيها تركيا وقطر، لمصلحة الأميركيين حصراً ومن يرتضي العمل معهم من أدوات يمكن الركون إليها في المرحلة المقبلة. ويظهر الإماراتيون على أنهم الأكثر استفادة في هذا الصدد، كونهم المموّل الأول للمشروع، ومن يمتلكون جسماً فلسطينياً موالياً مستعداً للقيام بأي دور على المقاس الأميركي - الإسرائيلي، وعلى رأسهم القيادي المفصول من حركة «فتح»، محمد دحلان.

خامساً: يُضاف إلى كل ما سبق، أن مضاعفة الدور الإغاثي الأميركي والإسرائيلي، تسعى لمواجهة رواية «حماس» القائمة على المظالم والانتقام، وبناء رواية مقابلة تتّهم الحركة بأنها المسبّب الرئيسي لنكبة سكان القطاع ومعاناتهم.

في محصّلة الأمر، يشكّل مشروع الرصيف البحري، أول ملامح الحرب الأميركية - الإسرائيلية المستدامة على منجزات «طوفان الأقصى». وهنا، تبدو سخرية الغزاويين من فكرة بناء ميناء بـ300 مليون دولار، بهدف إدخال معلّبات الفاصوليا والفول، محقّة، إذ إن للمشروع الذي كرّر الأميركيون مطالبتهم كل الأطراف الفاعلة بعدم التدخل في آلية عمله وتوزيع المساعدات التي ستدخل من خلاله، أهدافاً أكثر استراتيجية وعمقاً، حيث يراهن كل من الأميركيين والإسرائيليين، على أن الشارع الغزاوي الذي أنهكته الحرب، سيكون بيئة خصبة لتستجيب لكل ما يُملى عليها. لكن تلك الطموحات، دونها تجارب سابقة استخدمت أدوات أكثر فعالية، ليس في الضفة الغربية فقط، إنما في القطاع الذي أُعدّت لأهله منذ حقبة السبعينيات، خطط أكثر خبثاً وخطورة، نجحت في تحقيق اختراق أني مرتبط بالحاجة الملحّة، لكن سرعان ما تبدّدت على المدى البعيد. وفي النهاية، لن يكون بمقدور الإسرائيليين والأميركيين، محو صورة المجازر التي ارتكبوها خلال هذه الحرب، من ذاكرة جيل كامل من الآيتام، سيعيش حياته حالماً بمستقبل، لا يحوي إلا عنواناً واحداً، هو الثأر.

الرصيف البحري شكله أخر من الحرب (أ ف ب)

رأي

الردع النووي وإزالة إسرائيل

موسى السادة *

إنّ سؤال هذه اللحظة المفصلية هو استراتيجية العمل ضد المشروع الصهيوني. استبق الراحل جوزيف سماحة هذه اللحظة، وأجاب أنه وبوجود الردع النووي الصهيوني فإنّ مسألة الحسم العسكري غير واردة، وسيناريو الضربة القاضية، مهما بلغنا من قوة عسكرية، ستؤدّي إلى كارثة وجريمة نوويتين. والصهاينة والأميركيون، بالجنون الديني والاستعماري، والثقة بقوة سردياتهم، ما يجعلها اليوم ورقة لا تغيب عن السنتهم وأذهانهم، بشكل لا يجب الاستهانة به.

إلا أنّ سماحة يذكّرنا بأنّ الاتحاد السوفياتي كان كذلك قوة نووية إلا أنه تفكّك.

ما أراد المفكّر العربي اللبناني حسمه هو إغلاق الباب أمام تحويل الردع النووي إلى انهزامية. وبتعبيره: أن يؤدي البعد النووي إلى مساومتنا على جذرية الصراع، وأنه ونتيجة لهذا البعد النووي، فإنّ مسألة تفكيك المستعمرة لا بد أن تتمخّض عن عملية تاريخية وحضارية كبرى ذات أبعاد مختلفة: أن يستدعي الحسم العربي وتفكيك دولة إسرائيل تصوّراً يجمع بين الرغبة في حل جذري واستحالة أن يكون هذا الحل عسكرياً خالصاً.

يختم سماحة أطروحته بأن هدف إزالة إسرائيل يبدو بعيداً جداً وأسطورياً وخرافياً، غير أنه التحدّي الحضاري الأكبر أمامنا، وأنّ وحدها العروبة الحضارية المنسجمة مع تاريخها العربي والإسلامي والمنفتحة على الإنسانية مؤشّرٌ إلى طريق المستقبل، واضعاً خمس مهامّ أساسية أمامنا:

(أولاً) التوقّف عن التراجع، (ثانياً) تنظيم المقاومة، (ثالثاً) توازن الرعب، (رابعاً) البدء في الحصار والتضييق، و(خامساً) أن ننظّم الهجوم الحضاري العام على العدو.

ما دعا له جوزيف سماحة هو نموذج هجين في محاصرة المستعمرة، ومزيج بين عدة تجارب أفشلت مشاريع استعمارية استيطانية سابقة، عبر أولوية بُعد السلاح والضغط على الكيان بأبعاد أخرى جماهيرية ورأي عام وخطاب حضاري جذّاب وذكي وتكثيف التناقضات الداخلية لمجتمع المستوطنين.

وباختصار أكبر، فإنّ ما دعا له هو ما نعيشه اليوم في عالم ما بعد 7 أكتوبر. وهنا تحديداً تبدأ المسألة الأساسية، وهي سؤال ممارسة النظرية التي استشرفها؛ فمن السهل التغنّي بالوصول في عالم ما بعد أكتوبر، ولكن واجبنا الآن هو الخوض في الأسئلة الصعبة، لمس المحرمات، ووضع جميع الأسئلة، السياسية والفكرية والتنظيرية، في مخبر الاشتباك والمُحاجّة والمُحاجّة المقابلة.

الفارق بين التسعينيات واليوم، هو تحوّل الصراع إلى طابع المقاومات الشعبية، حيث تغيّرت طبيعة تخيّل واستشراف مآلات الصراع وحرب التحرير، ومن أهم هذه التغييرات هو انخفاض حساباتنا للبعد النووي للكيان، وهذا طبيعي، فشكل الصراع الذي نخوضه اليوم عبر جماعات غير-دولتية ولا تمثّل دولاً بأكملها، بل جزء من تموضع داخل الدولة العربية ومجتمعاتها وتناقضاتها. ثانياً، والأهم، أن أرض الصراع هي فلسطين نفسها. كل ذلك، خفّض من الأثر الردعي للسلاح النووي، وهذا بحد ذاته إنجاز. لكنه جعلنا نتحدّث عن حرب مفتوحة بأريحية واستسهال مفرطيْن.

فمن جهة أخرى، إنّ الدور المحوري لجمهورية إيران الإسلامية يعيد للردع النووي فاعليّته، بشكل يجب أن يحفّز إيران على تغيير عقيدتها النووية، ويحفّزنا نحن على التحرّر من أثر هذا الردع على جبهاتنا، أمناً لإيران من جنون النووية الصهيو-غربية، وأمناً لنا من أن يكون الردع باباً يمكّن الصهاينة من الفتك بنا وبأطفالنا وعوائلنا بلا مانع أو وازع، خصوصاً داخل فلسطين.

إنّ صراعنا، أو جوهر ما نرنو إليه، هو تفكيك وإزالة مجتمع مقابل، في بنيته العسكرية والسرديّة الاجتماعية والسياسية. وعليه، فإنّ ما علينا فعله هو حصاره والتضييق المستمر عليه، وتوجيه الضربات المستمرة له.

ولأنه مجتمع مقابل بموارد وداعمين بقوة أشبه بالقاهرة، فهو قادر على الاستيعاب. فلهذا العدو قدرة كبيرة على التأقلم أمام الضغط غير التصاعدي. إن أسّسَ الردع النووي لسقفٍ وجدار أمامنا يكبح التصاعد، فإنّ لهذا البعد فرصة كبيرة للتآقلم. وكذلك، من الخطأ الافتراض أنّ مجرد الحصار الجامد وخطاب التهديد سيؤدي إلى انتهاء صلاحية المشروع الصهيوني وعليه مغادرتهم بالحقائب صبيحة يوم ما. بل إنّ الأمر يستدعي العمل المستمر، خصوصاً اليوم، فالسماح للعدو بترميم نفسه، والسماح لحلفائه الغربيين بمواردهم العائلة فعل ذلك، هما أكبر خسارة استراتيجية يمكن أن نقع فيها لهذا القرن.

تطلب عملية الضغط التصاعدي على المستعمرة مساهمة الكل الديموغرافي للأمّة العربية وعمقنا الإسلامي والعالمي، وإعادة نسج وترميم العلاقات داخل هذا الكل الديموغرافي ومخاطبته لبعضه، لإتمام نتيجة التضحيات الكبرى التي قُدّمت ضد المشاريع الغربية والنزاعات والحروب الأهلية العربية. وكل ذلك ضمن «اللاسقف»، أي إنه علينا التلمّس الدائم للجنون بالعمل، فهدف ثوري ومجنون كإزالة إسرائيل لا يمكن الوصول إليه بالعقلانية. لا يحدث شرط «اللاسقف» سوى بورقتنا الأساسية التي راكمناها عبر الشهداء لعقود، وهي شرعية ومشروعية سرديّة القضية الفلسطينية ذاتها، مركزيّتها والمراهنة بها وصمغ أي أحد يتكلّم عن اعتبارات أخرى بالعملاق المسمّى فلسطين - أنها هي المحور.

إنّ الانتماء لهذه السرديّة هو اختيار، وكذلك الخروج منها، وعلينا الحرص في كل جبهة على عنوانها الفلسطيني؛ أنها ضمن الصراع العربي-الصهيوني وامتداد له. فمنذ النكبة عملنا عبر موتنا وقتالنا على صنع سرديّة في مقابل سرديّة العدو، والتفريط بهذا التراكم لكل عمل هو تفريط بالصراع نفسه. لقد أسّس لنا 7 أكتوبر المجيد، وذكاء وعبقرية وحضارية المقاومة الفلسطينية، خطاباً وممارسة، هي بوابة لمرحلة حساسة، لا سبيل فيها سوى عبر الانتقال من الحصار والتضييق إلى الهجوم الحضاري العام. ولا يكون ذلك إلا بما أخبرنا به سماحة: تبنّي أقصى حالات الضغط المتنوّع بلاسقف والمفتوح على أرحب الآفاق ضد العدو.

* كاتب عربي

الحدث

تشييع حاشد لرئيسي ورفاقه
إيران تتحضّر للانتخابات

طهران - **محمد خواجوني**

شهدت العاصمة الإيرانية، أمس، مراسم تشييع جثامين الرئيس إبراهيم رئيسي ومرافقيه، بمَن فيهم وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، وسط حشود رسمية وشعبية توافدت إلى جامعة طهران ومحيطها. ومن هناك، صلّى المرشد الأعلى الإيراني، السيد علي خامنئي، صلاة الجنازة على جثمان رئيسي، الذي قضى ورفاقه، يوم الأحد الماضي، في حادث تحطُّم مروحية في شمال غربي البلاد. وفي بقية المدن الإيرانية، رُفعت لافتات ضخمة تشيد بالرئيس الراحل،

> دخول إيران إلى مرحلة انتقال السلطة، سيلقي بظلاله على العلاقات الخارجية، بما في ذلك المفاوضات غير المباشرة مع الولايات المتحدة

وتصفه وأعضاء الوفد الذين كانوا معه، بأنهم «شهداء الخدمة». كما أقيم حفل تأبين لرئيسي ورفاقه، بمشاركة وفود أجنبية، مساء أمس الأربعاء في طهران، حيث ذكرت وسائل إعلام محلّية أن أكثر من 50 وفداً أجنبياً رفيع المستوى من قادة الدول والشخصيات، شاركوا في المراسم. ومن أبرز هؤلاء، أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس التونسي قيس سعيد، ورئيس جمهورية طاجيكستان إمام علي رحمان، ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، ورئيس الوزراء السوري حسين عرنوس، ووزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، ورئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، ونائب الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم، ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، ومساعد رئيس وزراء «طالبان» الملا عبد الغني برادر. وعلى هامش مراسم التشييع، أجرى المرشد الأعلى مجموعة من اللقاءات والاستقبالات.

وبحسب التلفزيون الرسمي الإيراني، فإن مراسم جنازة وتوديع جثمان رئيسي ورفاقه، تشمل أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس، في مدن تبريز وقم وطهران وبيرجند ومشهد، حيث من المقرّر أن يُدفن رأسه في شمال شرقي إيران، اليوم الخميس، بجوار مرقد الإمام الرضا. ويبدو أن الجمهورية الإسلامية ستدخل، بعد انتهاء مراسم التشييع، في أجواء الانتخابات الرئاسية المبكرة، بعدما تمّ تحديد يوم الـ28 من حزيران المقبل، موعداً لإجراء الاستحقاق، إثر اجتماع رؤساء السلطة القضائية والحكومة والبرلمان. وجاء تحديد موعد الانتخابات، عقب إعلان خامنئي، الإثنين الماضي، أن النائب الأول للرئيس الراحل، محمد مخبر، أصبح المسؤول عن السلطة التنفيذية، وأن أمامه فترة أقصاها 50 يوماً لعقد الانتخابات، وذلك وفقاً للمادة 131 من الدستور الإيراني. وبحسب الجدول المعلن، سيتمّ تسجيل المرشّحين في الفترة من 30 أيار الجاري ولغاية الثالث من حزيران المقبل. وبعدها بخمسة أيام، سيكون لدى «مجلس صيانة الدستور» الوقت لمراجعة مؤهّلات المرشّحين، على أن تجري الحملات الانتخابية بين الـ12 والـ27 من حزيران.

ويبدو أن التنافس الرئيسي في هذه الانتخابات، كما كان في انتخابات الدورة الـ12 لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني (البرلمان) التي جرت قبل نحو ثلاثة أشهر، سيدور بين أطياف مختلفة في التيار الأصولي، إذ ليس مرجّحاً أن ترتشح شخصيات مشهورة من التيار الإصلاحي والمعتدل، بسبب مخاوف من استبعادها من قِبَل «مجلس صيانة الدستور». وإذ لم تتّضح بعد هوية المرشحين للانتخابات، فإن التكهنات تشير إلى احتمال ترشُّح محمد مخبر، ومحمد باقر قاليباف. ويُعدّ مخبر إحدى الشخصيات المقرّبة والموثوقة من المرشد الإيراني و«الحرس الثوري»، حيث عمل لسنوات طويلة في مؤسّسات تابعة لمكتب المرشد قبل انضمامه إلى حكومة رئيسي كنائب أول للرئيس. والآن أمام مخبر، كرئيس للجمهورية بالوكالة، 50 يوماً ليُظهر نفسه على أنه الشخص الثاني في البلاد. أمّا محمد باقر قاليباف، فهو أشهر شخصية أصولية، ويرى نفسه أقرب إلى الرئاسة في غياب إبراهيم رئيسي، إذ سبق أن حاول عدّة مرّات الوصول إلى هذا المنصب، لكنه كان يفشل في كل مرة. وداخل البرلمان، يواجه قاليباف معارضين من التيار الأصولي، أغلبهم من أنصار رئيسي، وكما هو الحال في الانتخابات السابقة، من المتوقّع أيضاً أن يظهر مرشّحون لا يتمتّعون بحظوظ كبيرة، مثل محسن رضائي، القائد السابق لـ«الحرس الثوري».

من ناحية أخرى، فإن أحد الأسئلة التي أثيرت في إيران، في الأيام الأخيرة، يتعلّق بتداعيات وفاة الرئيس الإيراني، ووزير خارجيته، على السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية. وعلى رغم أن كثيرين يعتقدون بأن هذه السياسة لن تتغيّر، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية وإسرائيل والمقاومة، إلا أن فترة انتقال السلطة قد ترخي بظلالها في هذا المجال، ولا سيما مصير المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة. وكان موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي، أفاد، الأسبوع الماضي، بأن مسؤولين أميركيين وإيرانيين أجروا محادثات غير مباشرة في سلطنة عُمان «في شأن كيفية تجنّب التصعيد الإقليمي». كما أكّدت بعثة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدائمة في الأمم المتحدة، السبت الماضي، قبل يوم واحد من حادثة مروحية الرئيس الإيراني، إجراء هذه المفاوضات، موضحةً أنها «لم تكن الأولى، ولن تكون الأخيرة».

ولكن بعد يومين من إعلان وفاة الرئيس الإيراني، قال مصدر دبلوماسي مطّلع إنه «سيتمّ تعليق المفاوضات بسبب التطوّرات الجديدة في إيران»، مضيفاً، في حديث إلى «الأخبار»، أن «دخول إيران إلى مرحلة انتقال السلطة وإجراء انتخابات مبكرة، سيلقي بظلاله على العلاقات الخارجية، بما في ذلك المفاوضات غير المباشرة مع الولايات المتحدة». وتابع: «في إيران وأميركا، الجميع ينتظر نتائج الانتخابات ليتم اتّخاذ القرار على أساسها».

من المقرّر أن يُدفن جثمان الرئيس الراحل بجوار مرقد الإمام الرضا (أ ف ب)

تقرير

ذكرى «22 مايو» لا تجمع اليمنيين: حلفاء الإمارات يحاربون «الوحدة»

صنعاء - **رشيد الحداد**

في الذكرى السنوية الـ34 لتحقيق الوحدة اليمنية في 22 أيار/ مايو 1990، انتشرت قوات «المجلس الانتقالي الجنوبي» التابع للإمارات في شوارع مدينة عدن، ونفّذت حملة لإزالة كل ما يرمز إلى تلك الوحدة، وذلك مانعةً مظاهر الاحتفال بهذه الذكرى التي يُحتفل بها في المحافظات اليمنية كافة، ولا سيما في صنعاء التي رُفعت أعلام دولة الوحدة في شوارعها. ورفض «الانتقالي» قرار حكومة أحمد عوض بن مبارك اعتبار الـ22 من أيار إجازة سنوية، وأعلن إلغاء الإجازة. كما أهاب، عبر وسائل إعلامه، بكل موظفي الدولة عدم التغيّب، معتبراً أن يوم أمس، الذي صادف الذكرى، هو دوام رسمي، متوعّداً موظفي الوزارات التي يسيطر عليها باتخاذ عقوبات ضد كل من يتغيّب عن العمل منهم. كذلك، اعتبر رفع علم الجمهورية اليمنية في عدن استفزازاً، ووجّه برفع أعلام الإمارات في كل المعسكرات التابعة له.

وجاءت هذه الخطوات بعد تلويح رئيس «الانتقالي»، عيدروس الزبيدي، بفرض الانفصال بالقوة وإعلان دولة الجنوب. وفي رسالة مبطنة موجّهة إلى رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، تداولت وسائل إعلام موالية لـ«الانتقالي» صوراً للزبيدي، أول من أمس، وهو يستعرض قوات ضخمة تابعة له خلال تفقّده عدداً من ألوية العسكرية في محافظة لحج، فضلاً عن حضوره عرضاً عسكرياً كبيراً تمّ تنفيذه من قبل اللواء الخامس في منطقة بردفان، بمناسبة الذكرى الثلاثين لمحاولة الانفصال على يد نائب الرئيس السابق، علي سالم البيض، في 21 أيار 1994، أي عشية الذكرى الرابعة للوحدة. وجاء احتفال الزبيدي بذكرى الانفصال خارج مدينة عدن الخاضعة لسيطرة فصائله، بضغوط سعودية، بعد أن طلبت حكومة عدن من الرياض التدخّل لدى «الانتقالي» للسماح لها بالاحتفال بذكرى الوحدة اليمنية،

> احتفل الزبيدي بذكرى محاولة الانفصال خارج عدن بضغط سعودي

بحسب ما أفادت به مصادر يمنية من جهتها، أعدّت حكومة الإنقاذ في صنعاء، بشكل مبكر، للاحتفال بذكرى الوحدة، حيث رُفعت الأعلام في الشوارع، لكنّ الاحتفال أُرجئ حتى الإثنين المقبل، وفق ما أعلن رئيس «المجلس السياسي الأعلى»، مهدي المشّاط، تضامناً مع الشعب اليمني وسيادته وسلامة أراضيه»، بحسب تعبيره. ودعا حميد إلى «وقف التحريض على الوحدة كونها منجزاً استراتيجياً صُنع في لحظات فارقة من تاريخ اليمن الحديث».

بدوره، قال محافظ عدن الموالي لصنعاء، طارق سلام، لـ«الأخبار»، إن «ما يجري على الأرض في الجنوب يؤسس للانفصال، خلافاً لالتزام المجتمع الدولي بالحفاظ على الوحدة الوطنية»، مشيراً إلى أن «دول التحالف السعودي - الإماراتي تمضي في تعزيز نفوذ القوى العسكرية التي تنادي بالانفصال، وتدفع بتلك القوى نحو التمركز في الخطوط الحدودية التي كانت قائمة قبل 22 أيار 1990، في محافظات الضالع ولحج والمناطق التي تفصل بين محافظتي تعز، مقابل تهميش القوى الوطنية المؤيدة للوحدة الوطنية».

إعلانات رسمية

تبليغ مجهول المقام

تدعو محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي رين أبي خليل المُدعى عليه ربيع الجارحي للحُضور إلى القلم لاستلام الموارد (المبنى A4878) – الطابق الأول. آخر مُهلة لتقديم العُروض الساعة 12 ظهراً من نهار الخميس الواقع في: 2024/6/20.

تُرفق بالعروض المُستندات التالية:
- طلب من العارض يتضمن استعداده لتأجير المبنى العائد له وبدل الإيجار السنوي المُقترح بالليرة اللبنانية.
- صورة عن هوية صاحب العرض.
-صورة عن سند التمليك.
- إفادة عقارية حديثة.
- رخصة إسكان أو أشغال.
- إفادة ارتفاق وتخطيط.

- إفادة من مُهندس مُنتسب إلى إحدى نقابتي المُهندسين في لبنان تُثبت متانة البناء وصلاحيته، خرائط تفصيلية للمبنى المعروض تُبين مساحته.
- خريطة مساحة العقار.

المُدير العام
د. جلال كبريت
التكليف 93

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2024/4/30 على المُتهم فرحان صالح شديد جنسيته السورية محل إقامته الليلكي – ملك انور حمود والدته فضة تولد 1976/رقم القيد 60 زيتا أوقف غيابياً بتاريخ 2024/4/23 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية: اعتبار الحُكم الغيابي الصادر بتاريخ 2021/4/6 عن هذه المحكمة بالقرار رقم 2021/12 وبرقم الأساس 2021/212 وسائر الإجراءات والصندوق يتمتع باستقلالية مالية وإدارية وطريقة الدفع تكون في الليرة اللبنانية من خلال شك صادر عن مصرف لبنان بناءً لسعر الصرف المتفق عليه بين الطرفين.

تقدم العُروض في قلم الصندوق التعاوني للمُختارين في لبنان – بيروت – الأشرفية – العدلية – جسر الياس الهراوي – جانب بيت الطبيب، مبنى بنك الموارد (المبنى A4878) – الطابق الأول. آخر مُهلة لتقديم العُروض الساعة 12 ظهراً من نهار الخميس الواقع في: 2024/6/20.

تُرفق بالعروض المُستندات التالية:
- طلب من العارض يتضمن استعداده لتأجير المبنى العائد له وبدل الإيجار السنوي المُقترح بالليرة اللبنانية.
- صورة عن هوية صاحب العرض.
-صورة عن سند التمليك.
- إفادة عقارية حديثة.
- رخصة إسكان أو أشغال.
- إفادة ارتفاق وتخطيط.

- إفادة من مُهندس مُنتسب إلى إحدى نقابتي المُهندسين في لبنان تُثبت متانة البناء وصلاحيته، خرائط تفصيلية للمبنى المعروض تُبين مساحته.
- خريطة مساحة العقار.

المُدير العام
د. جلال كبريت
التكليف 93

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2024/4/30 على المُتهم فرحان صالح شديد جنسيته السورية محل إقامته الليلكي – ملك انور حمود والدته فضة تولد 1976/رقم القيد 60 زيتا أوقف غيابياً بتاريخ 2024/4/23 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية: اعتبار الحُكم الغيابي الصادر بتاريخ 2021/4/6 عن هذه المحكمة بالقرار رقم 2021/12 وبرقم الأساس 2021/212 وسائر الإجراءات والصندوق يتمتع باستقلالية مالية وإدارية وطريقة الدفع تكون في الليرة اللبنانية من خلال شك صادر عن مصرف لبنان بناءً لسعر الصرف المتفق عليه بين الطرفين.

تقدم العُروض في قلم الصندوق التعاوني للمُختارين في لبنان – بيروت

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في محافظة بعلبك الهرمل دائرة خدمات المُكلفين – المُكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في بعلبك – دورس مبنى مُستشفى دار الأمل سابقاً.

لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني.

اسم المُكلف	رقم المُكلف	رقم البريد المضمون
نواف محمد ناصر الدين	741343	RR192537405LB
محمد مرشد عواد	878356	RR192537419LB
كامل حسين شمص	878484	RR192537422LB
نزار علي شاهين	2249400	RR192537396LB
علي محمد دبب جانبيه	2612597	RR192537382LB
اكترينا فيكتور تشيجيوكوفا	2828445	RR192537379LB
محمد سليمان فرحات (ورثة)	3383118	RR192537453LB

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة بعلبك
إبراهيم همدر
التكليف 97

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في محافظة بعلبك الهرمل دائرة التحصيل، المُكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في بعلبك – دورس مبنى مُستشفى دار الأمل سابقاً.

لتبليغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية.

رقم المُكلف	اسم المُكلف	رقم البريد المضمون
2608936	حسن محمد زعيتر	RR192536197LB
878538	حسين علي ندش	RR192536206LB
2304425	عباس حمد زعيتر	RR192536170LB
878370	حسن مرشد عواد	RR192536166LB
686104	وقف الطائفة الشيعية وشركاها	RR192536183LB

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة بعلبك الهرمل
إبراهيم همدر
التكليف 97

من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية وبمنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلق منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات القانونية كافة.

وفقاً للمواد 459 من قانون العُقوبات
لارتكابه جناية تزوير
وقررت إسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 95

خلاصة حُكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2024/4/30 على المُتهم أحمد وفيق حوماني جنسيته اللبنانية محل إقامته حاروف – حي القلعة والدته نديمة تولد 1964 سجل/430 الباشورة أوقف غيابياً بتاريخ 2024/4/23 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم أحمد وفيق حوماني المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة 128 مُخدرات بإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه لمُدة خمس سنوات مع غرامة بقيمة عشرة ملايين ل.ل. سنداً لها وبتجريمه بجناية المادة 129 مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه لمُدة خمس سنوات مع غرامة بقيمة عشرة ملايين ل.ل. سنداً لها وبإدغام العُقوبات المذكورة بحقه عملاً بأحكام المادة 205 عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد والعائدة للجناية الأولى والمُحددة بعقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة لمُدة عشر سنوات وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية وبمنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلق منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم.

وفقاً للمواد 201/547 و638 من قانون العُقوبات.

لارتكابه جناية محاولة قتل وسرقة
وقررت إسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 95

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2024/4/30 على المُتهم أحمد وفيق حوماني جنسيته اللبنانية محل إقامته حاروف – حي القلعة والدته نديمة تولد 1964 سجل/430 الباشورة أوقف غيابياً بتاريخ 2024/4/23 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم أحمد وفيق حوماني المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة 128 مُخدرات بإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه لمُدة خمس سنوات مع غرامة بقيمة عشرة ملايين ل.ل. سنداً لها وبتجريمه بجناية المادة 129 مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه لمُدة خمس سنوات مع غرامة بقيمة عشرة ملايين ل.ل. سنداً لها وبإدغام العُقوبات المذكورة بحقه عملاً بأحكام المادة 205 عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد والعائدة للجناية الأولى والمُحددة بعقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة لمُدة عشر سنوات وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حُقوقه المدنية وبمنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلق منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب ونشر الحُكم أصولاً وبإبلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات كافة.

وفقاً للمواد 128 و129 مُخدرات من قانون العُقوبات.

رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 95

إعلان

وثيقة نشر خُلاصة حُكم

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية الناظرة في دعاوى الغش في بيروت – الغُرفة الرابعة عشرة المُؤلفة من الرئيس القاضي حبيب مزهر والمُستشارين أدهم قانصو ونادين أبو علوان.

رقم الأساس: 2024/3
رقم القرار: 2024/20
تاريخ صدور الحُكم: 2024/5/16
نوع الجرم: مُخالفة قانون سلامة الغذاء
المُدعي: الحق العام
المُدعى عليه: نهاد إبراهيم الأحمد
المواد المحكوم بها: 109 ق.ح.م
الإوراق المطلوب نشرها:
خُلاصة الحُكم الصادر بتاريخ 2024/5/16 والقاضي بإبدال عُقوبة الحبس بغرامة مالية قدرها عشرة ملايين ل.ل. وتغريمه بمبلغ عشرة ملايين ل.ل. على أن يُحبس يوماً واحداً عن كل عشرة الاف ل.ل. رد سائر الأسباب الزائدة والمخالفة وتدريكه النفقات.

بيروت في: 2024/5/22
الكاتبة/بو عرم

إعلان

وثيقة نشر خُلاصة حُكم

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية الناظرة في دعاوى الغش في بيروت – الغُرفة الرابعة عشرة المُؤلفة من الرئيس القاضي حبيب مزهر والمُستشارين أدهم قانصو ونادين أبو علوان.

رقم الأساس: 2024/3
رقم القرار: 2024/20
تاريخ صدور الحُكم: 2024/5/16
نوع الجرم: مُخالفة قانون سلامة الغذاء
المُدعي: الحق العام
المُدعى عليه: نهاد إبراهيم الأحمد
المواد المحكوم بها: 109 ق.ح.م
الإوراق المطلوب نشرها:
خُلاصة الحُكم الصادر بتاريخ 2024/5/16 والقاضي بإبدال عُقوبة الحبس بغرامة مالية قدرها عشرة ملايين ل.ل. وتغريمه بمبلغ عشرة ملايين ل.ل. على أن يُحبس يوماً واحداً عن كل عشرة الاف ل.ل. رد سائر الأسباب الزائدة والمخالفة وتدريكه النفقات.

بيروت في: 2024/5/22
الكاتبة/بو عرم

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي إكرام جابر

إلى المُنفذ عليها: آسيا محمد عمر من جبشيت ومجهولة محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تُنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمُعاملة التنفيذية رقم 2024/134 والمُتكونة بين إبراهيم علي زين الدين وبينك إنذاراً تنفيذياً بموضوع القرار الصادر عن جانب المحكمة الشرعية الجعفرية في النبطية برقم أساس 2023/514 سجل 2023/94 تاريخ 2023/12/4 والمُتضمن إثبات طلاق المُدعي: إبراهيم علي زين الدين للمُدعى عليها: آسيا محمد عمر طلاقاً رجعياً اعتباراً من 2021/12/7.

وعليه تدعوك هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار ومُرفقاته تحت طائلة مُتابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مُضافاً إليها مُهلة الإنذار والمسافة.

مأمور التنفيذ

إعلان قضائي

لدى المحكمة الإبتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المُستدعيان أيوب فريد ميشال صعب ومخايل نوربر فادي صعب بوكالة المُحامي عيسى زيدان، باستدعاء إزالة شيوع سجل بالرقم 2023/63 بوجه المُستدعى ضده: الياس سليم دوميط المجهول محل الإقامة وبوجه غيره، بطلبان فيه إزالة الشيوع في العقار 316 زوق الخراب العقارية، على المُستدعى ضده الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ أوراق الاستدعاء، وفي حال تخلفه عن الحُضور خلال مُهلة عشرين يوماً يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كل تبليغ إليه بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة

طلب انطوني جوزيف عيد بالوكالة عن ماريو جرجس الباشا بصفته وكيل عن أمين انطون الباشا وجرجس انطون الباشا سندات بدل ضائع للعقار 3547 و3548 و2873 و2875 و124 و2002 و1400 دونما.

للمُعترض 15 عشر يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
نادين الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلبت انطوان الخوري بالإصالة عن نفسها وبوكالتها عن سلمى جرجس صليبا سندات بدل عن ضائع للعقارات 163 و46 و27 كفرحورا و108 بشنين.

للمُعترض 15 عشر يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
نادين الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلبت عايدة عبدالرحمن آلعلي بوكالتها عن جمعية المكارم الأخلاق الإسلامية سند بدل عن ضائع عن العقار 141 المقسم 5 الميناء 12.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب عبد الرحيم مصطفى البضن بالإصالة عن نفسه سند بدل ضائع للعقار 50 مقسم 91 بساتين الميناء.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة

طلب طاني يوسف بدوي بصفته أحد ورثة يوسف حنا بدوي سندات بدل ضائع للعقارات 1336 و1466 و1665 قنات.

للمُعترض 15 عشر يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
نادين الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب المُحامي سعدي كريمة بوكالته عن ريمه كامل المصري بوكالتها عن كاظم كامل المصري سند بدل ضائع للعقار 1939 مقسم 11 و13 بساتين طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب المُحامي وسيم مصطفى كمال شيخ النجارين بوكالته عن محمد أحمد محمد بصفته من ورثة أحمد محمد سند بدل ضائع للعقار 2576 مقسم 56 بساتين طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

طوفان الأقصى

سلمان رشدي... تصريحات «شيطانية»

بول مخلوف

يبدو أنّ سلمان رشدي (1947) الذي خسر إحدى عينيه بعد تعرّضه لمحاولة اغتيال (مُستنكرة) قبل عامين تقريباً عبر الطعن بالسكين (الأخبار 2022/8/15)، قد فقد بصيرته كلياً. عينٌ واحدة متبقّية للأديب البريطاني من أصل هندي، أساساً لا يحتاج إلى غيرها، فنظرته إلى شؤون العالم وسياساته دائماً ما رأت النصف الممتلئ من الكأس؛ الجزء الذي تتعطش أعين الغزاة المُستعمرين إلى شربه. قبل يومين، أطلّ رشدي في حلقةٍ على بودكاست ألماني بعنوان «أماكن وكلمات»، وأطلعنا على آرائه تجاه ما يحدث في غزة، ومن العين اليمنى التي يرى منها، نظر إلى الحرب الحاصلة بنظرةٍ «ظلامية»، تنافي جوهر الأدب وتشذّ عن «حساسية» الأديب. لا علاقة لغياب العين الثانية في الظلام هنا، إنها نظرة سلمان رشدي الأيديولوجية الشديدة القتامة، تذكّرنا بحال العصور المظلمة، عندما كانت إراقة الدماء هي الحلّ كلما أرادت «العامّة» التحرّر من سلطة السيف. سلمان رشدي، كما يستخلص الواحد من أقواله، يفضّل استمرار الإبادة التي تُمعن فيها إسرائيل بحق المدنيين على وقف الحرب. أي لا يمانع رشدي إطالة أمد المجزرة على تشكيل حكومة فلسطينية، لأن في نظره، إنّ «تشكيل حكومة فلسطينية يعني تولّي «حماس» للدولة الفلسطينية وسنكون أمام قيام دولة شبيهة بطالبان».

توصيف الروائي بالإسلاموفوبيا، والدخول من باب هذا المصطلح إلى غرف المعاني وما تجرّ وراءها مثل خطاب الكراهية، وتحقير الآخر، والفصل العنصري... لا يُجدي نفعاً مع رشدي المصاب «بصداع هنتغتون» (وفقاً لصامويل هنتغتون)، أي بنظرية صراع الحضارات، وهي رؤية رجعية تقسّم العالم وفقاً «لإثنية ثقافية»، إذ هناك مجموعة «متفوّقة» شجاعة (الغرب) وأخرى «همجية» متخلّفة («الآخرين»). قفز رشدي فوق الإسلاموفوبيا منذ ردح من الزمن؛ منذ مزايدته على رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير و«أصدقائه» الغربيين حين كانوا يستعدون لغزو العراق، عندما صرّح

> رأى أنّ تولّي «حماس» للدولة الفلسطينية يعني قيام دولة شبيهة بـ «طالبان»

لـ «التليغراف» آنذاك عن موقفه «الشيطاني» قائلاً: «إنهم مخطئون في اعتبار أن الحرب ليست على الإسلام وإنما على الإرهاب فقط». المنتمي إلى «حضارة التفوّق»، أشهر في مقابلته الأخيرة، عن صهيونيته الدنيئة، عبّرت عن نفسها باستعلاءٍ يتماهى مع التعجرف «الإنكليزي» (مكان إقامة رشدي) المقيت، تلك النزعة التي اشتهر بها صنف من البريطانيين ممّن صدقوا أنّ مكانتهم «راقية»، وأنهم يتفوّقون على بقية «الشعوب»، تعجرف تجلّى في استعمارهم، وفي أبطالهم، وفي أدبياتهم كذلك، ولم يمح أثره. إذا أراد واحدنا تقفّي هذا الأثر، فسيجد سلمان رشدي.

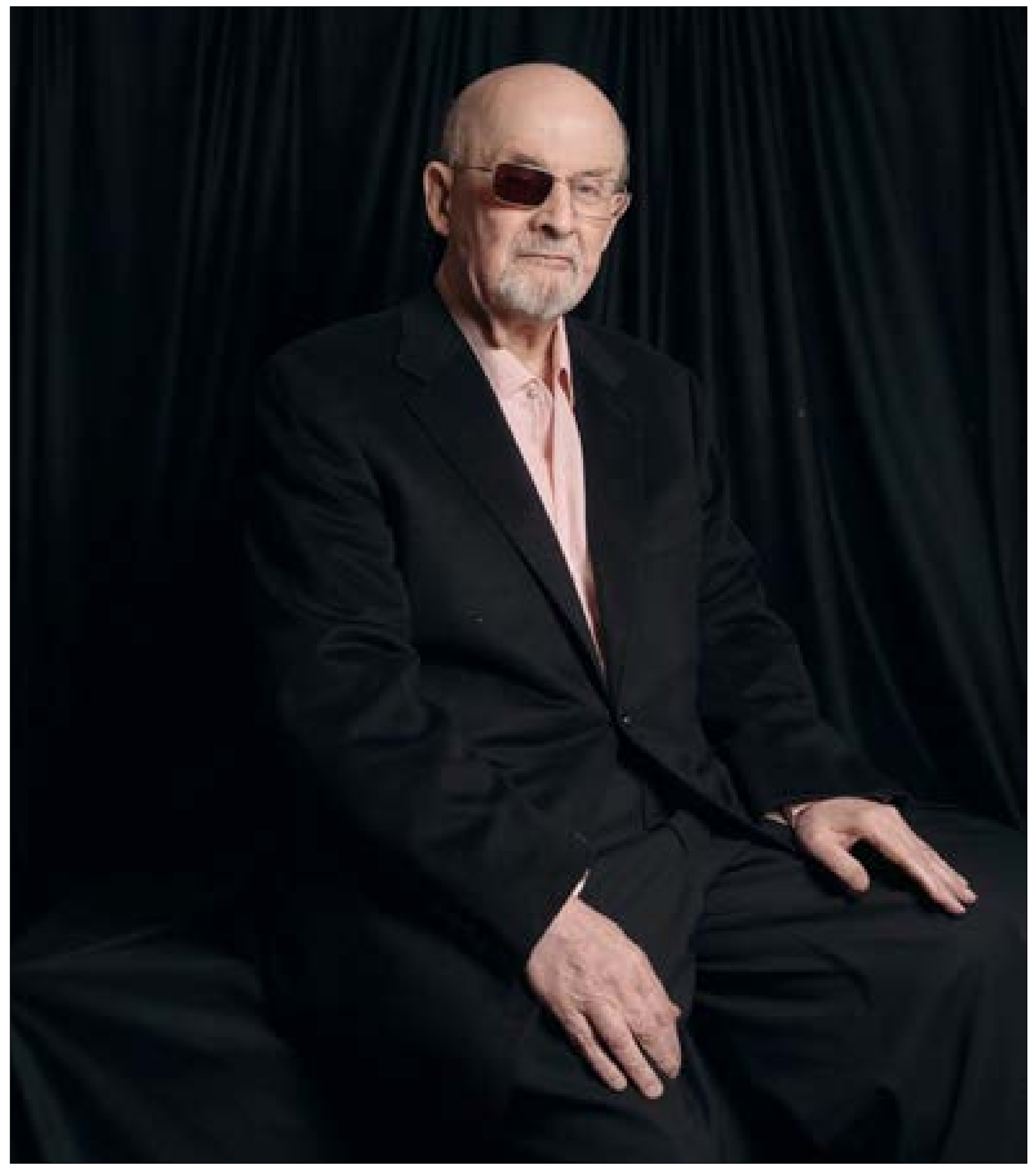

رأى أنّ «فلسطين حرة تصبح إشكالية عندما تنحدر إلى معاداة السامية وإلى دعم حماس»

النظر ــ كما فعل رشدي ــ إلى الذين يقاومون في غزة على أنّهم «ضد الإنسان» لأنهم على نقيض الديموقراطية الليبرالية، ليس استعلاءً فقط، بل انحطاط ديكتاتوري. تباهٍ جوهراني. عماء. والمسألة «الإنسانوية» هذه باتت أقرب إلى دعاية بائخة مع من يرى مجرمين، كبلير وبوش بوصفهما مخلصين، وأنّ علّة وجودهما تكمن في تحقيق فضائل مثل «الحق» و«الجمال». نقاش يهدر الوقت. أما اعتبار حركة «حماس» كحركة «طالبان» باعتبارهما تياران ينتميان إلى الإسلام السياسي، وبالتالي، إنّ الإسلام السياسي واحد، لهو قصور معرفيّ: كمن يضع على ميزان القياس النملة والفيل معاً ويساوي بينهما. لكنّ شمولية التعاطي مع المسائل، وفرض «النموذج» فرضاً حتى ولو كانت المجزرة هي الوسيلة، فهذا من سمات «الظلامية» التي لا تكتمل من دون صناعة الخرافة وقصص الرعب. ينتقل سلمان رشدي الذي أفصح في مقابلته عن أنّ «فلسطين حرة تصبح إشكالية عندما تنحدر إلى معاداة السامية وإلى دعم حماس» من الواقعية السحرية، أسلوبه الأدبي المُعتاد، إلى ما يشبه محرراً رديئاً يعمل في إحدى وسائل الإعلام الخليجية. وفي غرف التحرير هذه، نعلم أنّ الخط التحريري لا هو بتحرير المعلومة من عوائق وشوائب، ولا يعرف الحرية أساساً، بل هو تقييد وتكبيل وغسل عقول؛ بروباغندا تعدو كونها مبالغة، توَظّف بغية إثارة الارتياب والخشية، أو: تزويد «المتفوّق» بصورة عن العدو الحاضر في النصف الثاني من العالم. ولرسم ملامح الأخير فهذا بحاجة إلى (خيال) الأدباء.

سلمان رشدي يفكر نيابةً عن الإسرائيليين عمّا سيكون عليه «اليوم التالي» (حال غزة بعد الحرب). عليه إيجاد عدو جديد بأسرع وقت. الشرط الأساسي هو البند المتعلق بضرورة استمرار صراع الحضارات. حسناً قال، وجدت لكم «بعبعاً» يتوافق مع معاييركم/ معاييرنا المطلوبة. لم يقم الروائي بأي جهد، مواد التحضير جاهزة ينقصها فقط مقدار معيّن من البهارات. صقّلَ سلمان رشدي صورة «الهمجيّ»، ثم رشّ الكثير من بغضه تجاه الإسلام، خلطهما سوياً، وأعلن: هناك احتمال «وجود» من هو أكثر وحشية من إسرائيل. لا تُسهم تصريحات سلمان رشدي في بث الإشاعة وترويج الدعاية بغية إنقاذ إسرائيل التي يخشى - كما يظهر - على مستقبلها فقط، بل إنه يدعم إسرائيل في قتل هؤلاء الذين يكرههم بشدّة. خلافاً لفاوست، لم يعقد سلمان رشدي صفقة مع الشيطان، بل تقمّصه.

خريطة جديدة نشأت مع السابع من أكتوبر. جزء من هذه الخريطة متعلّق بأماكن داكنة، مخفية داخل النفس البشرية. على أحدنا دراسة أدباء المنفى (ليس أدبهم) في القرن الحادي والعشرين. اتضح أنّ معظمهم مفتونون بالقتل، بدءاً من تصديقهم لسردية بقر بطون الحوامل وصولاً إلى انحيازهم إلى من يقتل لمجرّد القتل.

«ريل ريفيو» تتدثّر بالأسود: أيّ حياة بعد غزّة؟

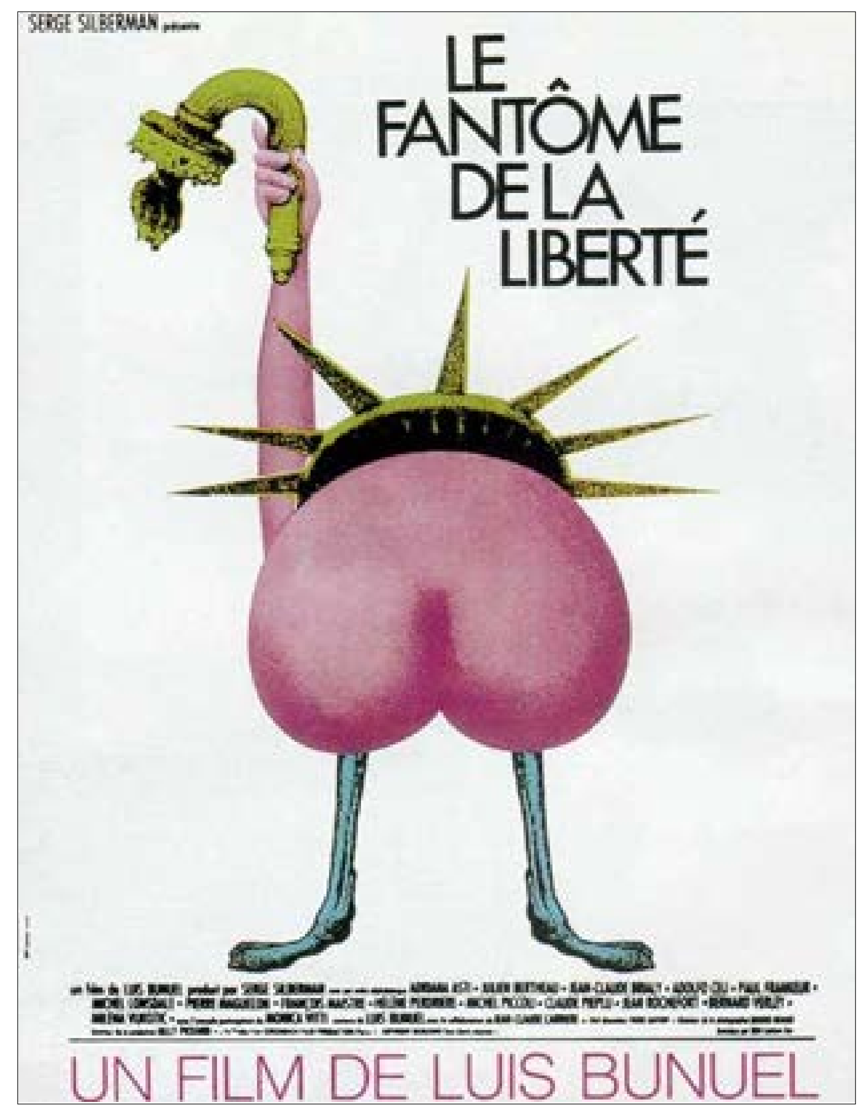

لندن ــ سعيد محمد

من دون ألوانها المعتادة بين البرتقالي والأسود، وبترك مساحات الصور فارغة سوى من إطار ووصف موجز لما كان يفترض أن تكون الصورة المختارة لذلك المكان، صدر العدد النصف السنوي من «ريل ريفيو» (العدد الخامس عشر) المجلّة الثقافية اللندنية حول سؤال دائم هو «أي معنى للعيش اليوم؟» وثيمته المعبّرة عن الصدمة الخالصة بسبب حرب الإبادة في غزّة: «وهم الحريّة». استعارت «ريل ريفيو» عنوان «وهم الحريّة» من اسم الفيلم الكوميدي للمعلّم الإسباني المكسيكي لويس بونويل الذي يتحدى الواقع عبر سخرية لاذعة حول سلسلة غير خطيّة من الحوادث الغريبة التي لا يجمع بينها سوى انتقال الشخصيات ذاتها من موقف إلى آخر لا علاقة له بالموقف السابق، ما يشكّك المرء في مفاهيمه المستقرة حول الأعراف الاجتماعية وطبيعة العالم الذي يعيش فيه.

وفي تقديم العدد، كتبت جيني هولز «إن ما يثير القلق الشديد ليس نقل صور العنف من قطاع غزة، بقدر ما هو غياب صورة ما يحدث بالفعل على الأرض. إنّ حزن الطفل الغزاوي ويأسه كما تنقله الصورة، يدفع إلى التساؤل عن حجم الوجع والألم والقنوط التي تفشل الكاميرا في نقله عن آلاف الغزيين الآخرين». وتقول: «دمّر حجم وسرعة هذه المعاناة البشريّة في غزّة قدرتنا على الحفاظ على أي إيمان بالقيم الرمزية لأشياء مثل «المجتمع الدولي» و«حقوق الإنسان». ولم يعد بإمكاننا حتى التظاهر بأن هذه الأفكار ترتبط بأي شكل من أشكال الواقع». وتضيف: «لقد دقّت الواقعية المفرطة لهذه الأحداث الآن إسفيناً بين واقعنا المادي والاجتماعي، وقد خصّصنا هذا العدد لنلتقط هذا المزاج الحالي، حيث الصدمة المروّعة بوهم الحريّة والتلبرر (الذي نعيشه في الغرب)».

وتؤكد هولز أن الإبادة التي تتعرض لها غزّة تحدث بتواطؤ تام من النخب الحاكمة الغربيّة، «ما يدفعنا إلى التساؤل حول حقيقة فهمنا الجمعي لماهيّة «الدولة الوطنية» وغاية وجودها». فما كشفت عنه دماء الغزيين هو أنّ تلك الدولة هي رخصة للقتل الجماعي، وأداة تنفيذية للكراهية العنصريّة، ومأسسة للتوحش، مع انعدام كليّ للصلة بآمال المواطنين الحقيقية. ولذا لن تتعافى هيمنة النخب الحاكمة بعد مذبحة غزة، وستظل سلطتها، في غياب بديل ثوري، على أرض مهتزة، وتتركنا في حالة من الأمل السلبي الكئيب: هم فقدوا شرعيتهم، لكنهم لن يذهبوا سريعاً. وللتعبير عن عجز الصورة وغياب التمثيل عن الناس في غزّة، اختارت المجلة عدداً من الصور والرسوم المتداولة عن آلام الغزيين وخسائرهم لأحبابهم، وكتبت وصفاً لبعضها داخل إطار فارغ مع رابط يأخذك إليها على الإنترنت من دون نشر الصورة الأصليّة على الورق، وامتنعت أيضاً، للمرة الأولى منذ صدور عددها الأول، عن استخدام التبادلات بين البرتقالي والأسود في الرسوم المجرّدة التي تزين غلافها وصفحاتها عادة وتمنح المجلة شخصيتها البصرية المميزة، فجاء العدد الأحدث أسود من دون ألوان، كحقول مديدة حزينة من الكلام العبثي تتراصّ حول إطارات الصور الفارغة.

> لو بُعث جورج أورويل حياً، لأصابته الدهشة ممّا فعله الإسرائيليون بوعينا
> (شومون باسار)

وفي العدد مقابلة مهمّة مع المفكر والمنظر الثقافيّ شومون باسار حول تفكيك منتجات الحداثة الاستعماريّة اتهم فيها دولة الاستيطان الاستعماري العبرية بأنّها تعمل بشكل مستمر وبلا وهن على إعادة هندسة اللغة التي نستخدمها في وصف العالم، إلى درجة أننا كأننا نعيش في متاهة من المرايا الخادعة التي صنعتها «إسرائيل»، إذ إن كل كلمة تعني نقيضها تماماً. فمعاداة الصهيونية كمشروع سياسيّ إمبريالي صارت معاداة لليهود، والمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في غزّة دعم لـ «الإرهابيين»، وهكذا حتى إنّ جورج أورويل (صاحب رواية 1984 وفيها فكرة اللغة المتناقضة تلك) لو بُعث حياً، لأصابته الدهشة ممّا فعله الإسرائيليون بوعينا».

https://real-review.org

أحوال المهنة

إماراتية الهوى... والطباعة أيضاً

«النهار» في جوقة الإعلام الإبراهيمي

زكية الديراني

«هل وضعت الإمارات العربية المتحدة يدها على صحيفة «النهار»؟ سؤال تصدّر صفحات السوشال ميديا بعدما أعلنت رئيسة تحرير الصحيفة اللبنانية نايلة تويني، يوم الإثنين الماضي عن إصدار العدد الورقي من الجريدة في الإمارات. ليس هذا المشروع التعاونَ الأول بين تويني والإماراتيين، بل سبق للصحافية اللبنانية أن أطلقت موقع «النهار العربي» (تابع لموقع الصحيفة اللبنانية) في عام 2020، ليُعنى حصراً بالشؤون الخليجية. لم يكن هدف الموقع منافسة باقي المنصات في المشهد الرقمي، بل كان مجرّد واجهة للترويج للسياسات الإماراتية وكل ما يدور في فلكها. لكنّ ولادة العدد الورقي في هذه المدة الصعبة التي تشهدها الصحافة الورقية في العالم، طرح عدداً من التساؤلات حول الجهة الإماراتية المموّلة له، خصوصاً أنّه يتردّد أن «النهار» ستوسّع طباعتها الورقية لتشمل دولاً خليجية أخرى. كذلك، يطرح المشروع عدداً من علامات الاستفهام حول مستقبل الصحيفة اللبنانية في ظلّ طغيان التمويل الإماراتي عليها ومدى تغيّر سياستها التحريرية لتصبح مجرّد بوق إماراتي وخليجي.

> مشاريع تندرج ضمن المنافسة الشرسة بين «الإخوة الأعداء»

هكذا، مشت تويني عكس «التيار»، لتعلن عن مشروع إعلامي ورقي يصدر في الإمارات. وأوردت في مقال نشرته على موقع «النهار» الإلكتروني: «هي شابة في الحادية والتسعين من عمرها. اليوم تنطلق «النهار» في رحاب الإمارات العربية المتحدة، في أول حلقة من التوسع في العالم العربي، لتطبع أعدادها تباعاً في عواصم عدة. انطلاقاً من عامها الحادي والتسعين، تنطلق في مسيرة انتقالية، وليست تجريبية قبل الانطلاقة الكبيرة في أيلول المقبل، وستقوم خلالها بعدّ تنازلي، يمتد على أيام تساوي عدد سنواتها الـ 91، تقدِّم خلالها محطات من وقفات «النهار»».

تأتي «مغامرة» «النهار» الإماراتية لتخالف واقع الصحافة الورقية في العالم العربي، خصوصاً في غضون الأعوام الخمسة الأخيرة، أقفلت أكثر من خمس صحف لبنانية أبوابها من بينها «المستقبل»، و«السفير» و«الاتحاد» و«الحياة» و«نداء الوطن» وغيرها. حتى إنّ صحيفة «النهار» لم تكن في منأى عن المشكلات المالية التي تعانيها الصحافة الورقية، ففي عام 2019 صرفت غالبية موظفيها القدامى وقلّصت عددها الورقي إلى النصف، لتصدر حالياً بـ 12 صفحة ورقية فقط. يومها، واجهت تويني تهماً بقضم حقوق المصروفين ورواتبهم المكسورة لأشهر طويلة بعدما دفعت حقوق الموظفين بالليرة اللبنانية، في ظلّ أزمة مالية خانقة وارتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل الليرة.

على الضفة نفسها، تلفت المعلومات لنا إلى أنّ طبعة «النهار» الإماراتية وُضعت خططها في لبنان بينما طبعت فقط في الإمارات. وتشير المصادر إلى أنّ الصحيفة اللبنانية خصصت فريق عمل صغيراً في الإمارات لإنجاز العدد، على أن تعلن قريباً عن مكتبها في الإمارات بالتعاون مع شركة «شويري غروب» التي ستوفّر لها العائدات الإعلانية. وتشير المعلومات إلى أنّ العدد الورقي يحاول استعادة رونق الإمارات في الصحافة الورقية، ويأتي ضمن مجموعة مشاريع إعلامية مع تويني ستتضح صورتها لاحقاً. مع العلم أنّ الإعلام الخليجي ليس في منأى عن المشكلات المالية وفورة السوشال ميديا. إذ تمرّ الصحافة الورقية الإماراتية بأزمات مالية في الأعوام الأربعة الأخيرة ولم تستعد عافيتها بعد. وفي عز جائحة كورونا عام 2020، قضمت غالبية المؤسسات الإماراتية قرابة الـ15 في المئة من رواتب الموظفين بسبب الأزمات المتلاحقة. وحوّلت غالبية المجلات الأسبوعية إلى شهرية على رأسها «زهرة الخليج» التي تصدر عن «شركة أبوظبي للإعلام» منذ عام 1979، بينما قلّصت العدد الورقي لأهم الصحف وعلى رأسها «الإمارات اليوم» المدعومة مباشرةً من الدولة. في المحصّلة، يبدو أنّ «النهار» الإماراتية تشكّل ذراعاً إعلامية جديدة توظّف في خضم المنافسة الشرسة بين «الإخوة الأعداء»، أي قطر والسعودية، من دون أن ننسى ما يستتبعه ذلك من احتمال وخطر الالتحاق الكامل بمشروع الإعلام الإبراهيمي.

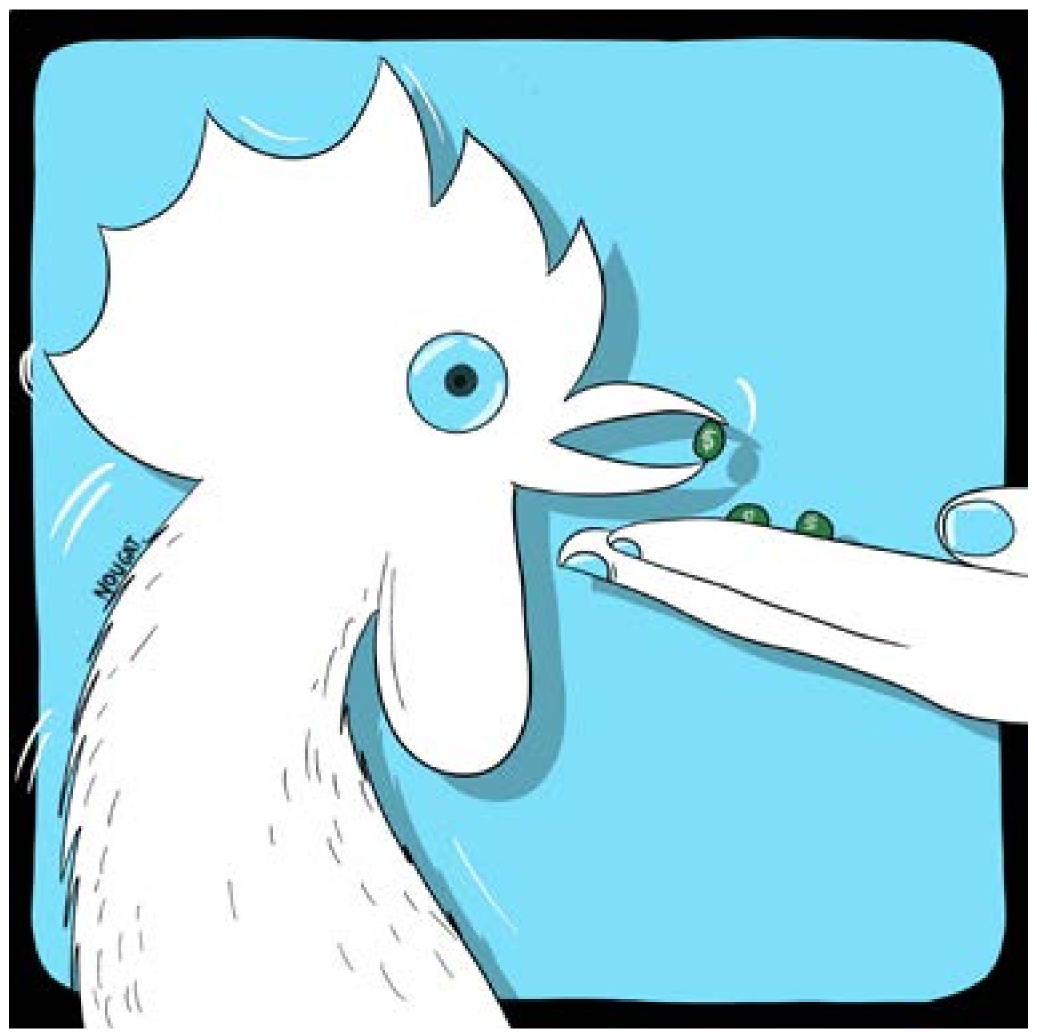

(نهاد علم الدين)

الأخبار
al-akhbar
الخميس 23 أيار 2024 العدد 5205

رسالة كان

هذا الفيلم... فأين إدوارد ليمونوف؟

كان ــ شفيق طبارة

كان إدوارد ليمونوف (1943 – 2020) كاتباً روسياً منفياً إلى الولايات المتحدة، شخصيةً إشكاليةً ومتناقضةً، هو الصبي الشرير المشاغب في الأدب السوفياتي. كانت حياة ليمونوف غريبة وغير عادية، ومثيرة للشفقة إلى حدٍّ ما. هذا ما يقوله لنا المخرج الروسي كيريل سيريبرينيكوف في فيلمه Limonov: The Ballad، المشارك في المسابقة الرسمية لـ«مهرجان كان». الفيلم المقتبس عن رواية إيمانويل كارير (2011)، يأخذ كل الحقائق المتناقضة والتحوّلات في حياة ليمونوف، ليحكي قصة قد تلخّص تاريخ الاتحاد السوفياتي منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا. قدم المخرج الروسي ليمونوف كما يراه، ناشطاً، ثورياً، متأنّقاً، جانحاً، خادماً، مشرداً، مقاتلاً، محرّضاً سياسياً، وفي النهاية روائياً ناجحاً.

الفيلم مثل معظم الأفلام الروسية (أفلام السِيَر بالتحديد) يمشي مثل قطار فائق السرعة، وفي حركة مستمرة. يدور محوره الرئيسي في حقبة السبعينيات التي قضاها ليمونوف إلى حد كبير في الولايات المتحدة، حيث بدأ بعيش حياة نجوم الروك، وزواجه من إيلينا (فيكتوريا ميروشنيشنكو)، التي يعرفها منذ زمن وجوده في موسكو، وتربطه بها علاقة عاطفية وجنسية تنتهي بطريقة عنيفة. في البداية، نلتقي بليمونوف (بن ويشوو ـ بأداء يرشحه بجدارة إلى جائزة أفضل ممثل في المهرجان)، المولود في أوكرانيا – التي كانت آنذاك جزءاً من الاتحاد السوفياتي – ثم انتقاله إلى موسكو في التسعينيات، ومن هناك نعود إلى الستينيات عندما كان شاعراً ومحرّضاً، ومحاولات انتحاره، ونفيه إلى الولايات المتحدة وحياته في باريس، ثم عودته إلى روسيا، وسقوط جدار برلين، ولمّ شمل عائلته، وسجنه، ثم التحولات السياسية الراديكالية التي اتخذها في العقد الثاني من حياته. ينتهي الفيلم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتتلخّص بقية حياة ليمونوف، في بعض النصوص التي توضح كيف انجرف الرجل أيديولوجياً أكثر فأكثر.

اختزل المخرج في فيلمه Limonov: The Ballad كل ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية

لا يختلف الفيلم كثيراً من حيث البنية والنية والنهج عن أعمال سيريبرينيكوف السابقة. تتحرك الكاميرا دوماً في لقطات طويلة جنباً إلى جنب مع عرض مسرحي يقع في مكان ما بين ما يحصل وما يُستذكر. يوضح الفيلم أنّ ليمونوف مثير للاهتمام ليس لأنه كان مجنوناً، بل لأن جنونه هو جنون الجميع، جنون العصر الذي عاش فيه وشكّله. يتلاعب الفيلم بما هو حقيقي وخيالي طوال الوقت، فيأخذ المواقف إلى حدود معينة ثم يتراجع عنها ويظهر أنّها مختلَقة. بنية الفيلم السينمائية عظيمة فيها روح وثائقية، تمنحه درجة هائلة من المصداقية.

يركّز الفيلم على أن ليمونوف كاتب فاسق، مدمن على الكحول وإشكالي، ويقول هو بنفسه في أول الفيلم بأنه شيوعي مستقلّ، ويضيف أنّه لم يكن منشقاً، لكنه لم يكن كاتباً سوفياتياً أيضاً. يفضّل سيريبرينيكوف عدم القلق أو الخوض في مسار مؤسّس «الحزب البلشفي الوطني» ولا جانبه النضالي. صحيح أنّه حدّد بعض المواضيع السياسية، لكنّه لم يذكر مثلاً اسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ولا مرة، رغم معارضة ليمونوف له بشكل علني ومباشر. ولا تظهر تأمّلات ليمونوف حول خطايا الرأسمالية، إلا بشكل عابر. ركّز الفيلم أكثر على دفاع ليمونوف عن الثقافة السوفياتية الأصلية، التي ستكون في النهاية العنصر الحاسم في شعره السياسي. في الفيلم، اختُزل كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي مرّت مرور الكرام، مثلما حُذف تأسيس الحزب البلشفي الوطني مع ألكسندر دوغين.

Limonov: The Ballad عبارة عن رحلة بين شوارع موسكو المزدحمة، وناطحات سحاب نيويورك، وأزقة باريس، إلى قلب سجون سيبيريا في النصف الثاني من القرن العشرين. رحلة تمر بسرعة بطريقة آسرة، لكن من المؤسف اختزال شخصية معقّدة وغامضة مثل إدوارد ليمونوف إلى صورة نمطيّة عن العبقري المجنون والفوضوي المتيّم بالحب.

على بالي

أسعد أبو خليل

مرَّ البيان الختامي للقمّة العربيّة من دون التفات من الرأي العربي، ربّما باستثناء مارك ضوّ (الذي وصف جهود الجامعة العربيّة بـ«الجبّارة») وناصيف حتّي (الذي كتب في جريدة محمد بن سلمان مُذكّراً، طبعاً، بمبادرة السلام السعوديّة وضرورة الاعتماد على «الشرعيّة الدوليّة»). بعد ردّة فعل إسرائيل وأميركا على قرار المحكمة الجنائيّة الدوليّة، أصبح الكلام عن «الشرعيّة الدوليّة» أشبه بالهزل غير المُضحك. نتنياهو هدَّد حياة كريم خان فيما يُعدّ الكونغرس الأميركي حزمةً من العقوبات ضد المحكمة وأشخاصها. مشهد دخول محمد بن سلمان إلى القمّة، والزهور تُنثَر فوقه، كان أكبر إهانة لضحايا غزة. صحيح أنّ الأسرة الحاكمة في البحرين مدينة بوجودها للمملكة، لكنّ حفلة العرس هذه لا تليق في زمن الإبادة. أوّل بند من قرارات القمّة لم يتعلّق بالقمّة، بل كان تعزية لدولة الكويت عن وفاة نواف الأحمد. البند الثاني للقمّة لم يتعلّق أيضاً بفلسطين، بل كان تعبيراً عن تقدير القمّة لجهود المملكة أثناء مدة رئاستها للقمّة. البند الثالث وصل إلى موضوع فلسطين وذكّرنا أن هناك لجنة وزاريّة عربيّة ـ إسلاميّة مُشتركة. اللجنة كانت تهدف إلى وقف العدوان بصورة عاجلة، لكنّ نتائجها الباهرة لم تصل إلا إلى عربي واحد هو مارك ضوّ. وشكرت القمة جهود هذه اللجنة. طلبت القمّة وقف العدوان لكن من دون وصف الآليّة. لكنّ القمّة أثلجت القلوب عندما ذكّرت بأن قضيّة فلسطين هي «القضيّة المركزيّة وعصب السلام والاستقرار في المنطقة». أي إنّها ليست عادلة بقدر ما هي مُريحة لسعاة السلام والاستقرار في «إسرائيل». طبعاً، أدركت القمّة أنّ هناك في مكان ما في غزة رجلاً مقداماً بات أكبر قامةً (برأي العالم العربي) وأكثر نفوذاً من كل المجتمعين في المنامة. لهذا ذكّرت القمّة بدعوة «الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين» من أجل عقد مؤتمر يتسامر فيه العرب والإسرائيليّون على أساس مبادرة السلام السعودية التي لم تتوقّف إسرائيل عن رفضها على مرّ أكثر من عشرين سنة، والتي لا يزال العرب الرسميّون متشبّثين بها إلى الأبد إمعاناً في ممارسة السلام بأحلى صوره.

مفكرة

فهد سالم «يغفر» الخطايا

باستخدام الألوان الجريئة لتجاوز الأحداث المؤلمة، وتحويلها إلى شيء مشرق ومبهج، يقدّم الفنّان العماني فهد سالم، معرضه الفردي الأوّل في لبنان بعنوان The Sin Within في 28 أيّار (مايو) في غاليري Mission Art. تكشف لوحات الفنان العصاميّ الزيتيّة عن طريق الخروج إلى النور في أحلك لحظات الحياة. يتحدّى سالم التقاليد عبر لوحاته التي تدعو المرء إلى تحويل خطيئته إلى مصدر للقوّة والثقة.

معرض The Sin Within: الثلاثاء 28 أيّار (مايو) ـ الساعة الخامسة عصراً ـ غاليري Mission Art (مار مخايل). للاستعلام: 03/833899

الإنترنت والأطفال: الحماية تبدأ من المنزل

على قدر منافع الإنترنت في تطوير قدرات ومهارات الأطفال، إلّا أنّه قد يعرّضهم لمخاطر مثل الإساءة، العنف أو الاستغلال. تدعو مبادرة «لبنان للإنسانيّة»، التي أطلقتها الاختصاصيّة في العمل الاجتماعي والخبيرة في الحماية الأسريّة رنا غنوي (الصورة)، إلى جلسة نقاش تُعقد اليوم في «جمعيّة تقدّم المرأة»، بعنوان «حماية القاصرين تبدأ من منازلهم». ستتطرق غنوي إلى المخاطر التي ترافق القاصرين على منصّات التواصل الاجتماعي ودور الأهالي في حمايتهم.

جلسة نقاش «حماية القاصرين تبدأ من منازلهم»: اليوم ـ الساعة الخامسة عصراً ـ «جمعيّة تقدّم المرأة» (كفرجوز، النبطيّة ـ جنوب لبنان). للاستعلام: 78/994878

«عامل» تنتخب هيئة جديدة

عقدت «مؤسسة عامل الدولية» اجتماع الهيئة العامة السنوي، الذي تضمّن انتخاب هيئة إدارية وعرض للتقريرين البرامجي والمالي. وتضمّنت الهيئة المنتخبة، كامل مهنا رئيساً، وألبير جوخدار نائباً للرئيس، وإبراهيم بيضون أميناً للسر، وقاسم علوش أميناً للشؤون الصحية، وفيرجيني لوفيفر أميناً للشؤون الاجتماعية، وزياد نجا أميناً للشؤون التربوية، وجمال غبريل مسؤولاً للعلاقات العامة، ودرويش شغري أميناً لشؤون الأم والطفل، وزينة مهنا أميناً لشؤون الثقافة والدراسات، وأحمد عبود أميناً للشؤون المالية، ومحسن زين الدين ونبيل منصور المشموشي مستشارين. وعرض مهنا المسؤوليات التي أخذتها «عامل» على عاتقها في عام 2023 أبرزها الاستجابة لزلزال سوريا وتركيا و«طوفان الأقصى» فضلاً عن اشتعال الجنوب اللبناني...

سمية ولبنان بعلبكي «يلهوان» مع أم كلثوم!

يجمع مسرح O Beirut، سميّة بعلبكي وشقيقها المايسترو لبنان بعلبكي، مع فرقة أوركسترا تتألّف من 18موسيقيّاً، لإحياء حفلة في الأوّل من حزيران (يونيو)، بعنوان «مئويّة أمّ كلثوم». تتضمّن الحفلة باقة من أشهر أغنيات أمّ كلثوم، على رأسها «إنت عمري»، و«سيرة الحبّ» و«للصبر حدود». وعن أمّ كلثوم والأغنية الطربيّة، يقول لبنان بعلبكي: «رغم أنّي قائد أوركسترا متخصّص في الموسيقى الكلاسيكيّة، إلا أنّني ترعرعت على سماع الأغنية الطربيّة، ومنذ صغري وأنا أدندن وأحفظ أغنيات «كوكب الشرق»».

حفلة «مئويّة أمّ كلثوم»: الأول من حزيران (يونيو) ـ التاسعة مساءً ـ O Beirut (أنطلياس). 81/454566

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com